مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

مصطلح "لم يكن صاحب حديث " ودلالاته عند النقاد

"جمعاً ودراسة"

د. خالد بن عبد الله الطويان

الأستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

K.altuan@qu.edu.sa

ملخص البحث: تتكلم الدراسة عن وصف علماء الجرح والتعديل لبعض الرواة بأنه/ لم يكن صاحب حديث، ونحوه، فأول من أطلقه على الرواة أيوب بن أبي تميمة، وقصد بذلك بأن الراوي لم يشتغل بعلم الحديث فقد غلبه الصلاح والعبادة على دراسة الحديث وتحصيله فكان يهم في الحديث، فلا يصح حديثه، ثم تبعه جماعة منهم أبو بكر بن عياش وقصد به ضعف الراوي ثم يحي بن سعيد القطان في موضعين قصد بأحدهما: ضعف الراوي لانشغاله بعلم آخر غير الحديث، والثاني أراد بذلك شدة ضعف الراوي ونكارة روايته، وأطلقه سفيان بن عيينة وقصد به أن الراوي لا يُعرف بعلم الحديث إنما وَجد كتبا فحدث منها، وأكثر من ذلك الإمامان يحي بن معين، وأحمد بن حنبل وأطلقاه على معان متعددة، ثم تتابع النقاد بعد ذلك على استخدامه، وغالب استعماله في المعاني السابقة، وأكثر بلد استُعمل فيه هذا المصطلح هو العراق، فأكثر انتشاره في بغداد والبصرة، والكوفة، والموصل، ولهم عدة أغراض في إطلاقهم إما لبيان أن الراوي ليس من أهل الحديث وطلابه، أو بيان ضعف الراوي، أو أنه ثقة لكن ليس من العارفين بالعلل والجرح والتعديل، وغيرها مما هو مذكور في ثنايا البحث.

الكلمات المفتاحية: ليس- صاحب- حديث- الجرح- التعديل.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

د. خالد بن عبد الله الطويان

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة السلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد:

فإن علم الجرح والتعديل من أنفس علوم الحديث وأدقها وهو بمثابة خارطة طريق إلى الحديث نفسه لبيان مدى قبول الحديث من رده، وهو يعطي تصورا حول الراوي ومروياته والموقف منها، وهو مرتبط بشرطي العدالة والضبط في قبول الحديث.

ومبدأ التثبت في الأخبار، والبحث عن حال النقلة دلت عليه نصوص الكتاب[١]، والسنة[٢]، ومارسه أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم[٣]، وسلف هذه الأمة[٤]، وسار على ذلك نقاد الحديث، قال مسلم بن الحجاج:" وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين

---

(١) ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦﴾﴾ الحجرات: ٦.

(٢) أخرج البخاري(٦٠٣٢)، ومسلم(٢٥٩١)، عن عروة، عن عائشة: أن رجلا استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رآه قال: ((**بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة**))، فلما جلس تطلق النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه وانبسط إليه، فلما انطلق الرجل قالت له عائشة: "يا رسول الله، حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلقت في وجهه وانبسطت إليه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((**يا عائشة، متى عهدتني فحاشا، إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره**)).

(٣) أخرج مسلم(٢١٥٤)، عن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري، قال: جاء أبو موسى إلى عمر بن الخطاب فقال: السلام عليكم هذا عبد الله بن قيس، فلم يأذن له، فقال: السلام عليكم هذا أبو موسى، السلام عليكم هذا الأشعري، ثم انصرف، فقال: ردوا علي ردوا علي، فجاء فقال: يا أبا موسى ما ردك؟ كنا في شغل، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك، وإلا فارجع» قال: لتأتيني على هذا ببينة، وإلا فعلت وفعلت، فذهب أبو موسى. قال عمر: إن وجد بينة تجدوه عند المنبر عشية، وإن لم يجد بينة فلم تجدوه، فلما أن جاء بالعشي وجدوه، قال: يا أبا موسى، ما تقول؟ أقد وجدت؟ قال: نعم، أبي بن كعب، قال: عدل، قال: يا أبا الطفيل ما يقول هذا؟ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك يا ابن الخطاب فلا تكونن عذابا على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: سبحان الله إنما سمعت شيئا، فأحببت أن أتثبت.
وأخرجه البخاري(٦٢٤٥)، ومسلم(٢١٥٣)، عن أبي سعيد الخدري بنحوه.

(٤) في مقدمة صحيح مسلم(١/١٧)، قال يحيى بن سعيد: "سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالكا، وابن عيينة، عن الرجل لا يكون ثبتا في الحديث، فيأتيني الرجل، فيسألني عنه؟ قالوا: أخبر عنه أنه ليس بثبت".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصـــدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثما بفعله ذلك، غاشـــا لعوام المســـلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها ولعلها، أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها"(٥).

وقد اســـتعمل علماء الجرح والتعديل عبارات كثيرة للتعبير عن حال الراوي ومكانته من حيث قبول حديثه أو رده، كثقة ثبت، وثقة، وضعيف، وغيرها كثير، وبعضها ظاهر الدلالة كثير الاستعمال، وبعضها ليس كذلك، ومن تلك العبارات التي قل استعمالها وتحتاج إلى تتبع في كتب الرجال وبيان لمعناها، " لم يكن صاحب حديث"، ومثلها "لم يكن من أصحاب الحديث"، ونحوهما وقد رأيت أن أتتبع هذا المصطلح في كتب الرجال، وأبين مراد قائله بذلك، مع موازنة قوله بقول غيره من النقاد في بيان حال الراوي الذي قيلت فيه.

أسأل الله التوفيق والسداد.

مشكلة البحث:

١. هل هذا المصطلح معمول به عند علماء الجرح والتعديل، وما دلالته عندهم، ومن أول من استعمله؟
٢. من النقاد الذين أطلقوا هذا المصطلح، وما مدى موافقة بقية النقاد لقائله في مراده عن الراوي؟
٣. من الرواة الذين وصفوا بذلك، وهل هم على درجة واحدة في الجرح والتعديل؟

أهداف البحث:

١. بيان استعمال أئمة النقد لهذا المصطلح، ودلالته عندهم، وذكر أول من استعمله.
٢. ذكر النقاد الذين عبروا بهذا المصطلح، وذكر من وافقهم أو خالفهم.
٣. ذكر الرواة الذين وصفوا بذلك ودرجتهم في الجرح والتعديل.

---

(٥) مقدمة صحيح مسلم(١/٢٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

١. من طرق علماء الجرح والتعديل وصف بعض الرواة بأنه لم يكن صاحب حديث، ونحوه فنحتاج إلى استخلاص مراد العلماء في وصف بعض الرواة بذلك.
٢. الوقوف على تاريخية هذا المصطلح وبداية إطلاقه.
٣. معرفة الرواة الذين قيلت فيهم والموقف منهم.

منهجية البحث: سأسلك المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن حيث أصدر النص بنقل كلام الناقد ثم أبين مراده ثم أسوق أقوال النقاد في الراوي وأقارنها مع قول صاحب النص المنقول، وذلك في الخطوات التالي:

١. أرتب النقاد القائلين بهذا المصطلح تحت كل مبحث على تاريخ وفياتهم.
٢. أسوق قول الناقد في الراوي أولا ثم أتبعه بمن وافقه على هذا الإطلاق، فإن كان الناقد مثلا أطلقه لبيان ضعف الراوي فإني أقدم المجرحين على المعدلين، وهكذا.

الدراسات السابقة :

لم أقف حسب بحثي في محركات البحث وفهارس المكتبات عن أحد خص هذا المصطلح بجمع ودراسة ونظر وتحليل.

وقد جاء البحث في تمهيد، وفصلين، وتحت كل فصل مباحث، وذلك على النحو التالي:

التمهيد، وفيه: تعريف لم يكن صاحب حديث في اللغة والاصطلاح، وبيان مفهومه.

الفصل الأول: نشأة مطلح لم يكن صاحب حديث، ونحوه، ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: الألفاظ والإشارات المستخدمة لتعبير عن مفهوم هذا المصطلح.

المبحث الثاني: التسلسل التاريخي للمصطلح.

المبحث الثالث: انتشار المصطلح في البلدان.

المبحث الرابع: المكثرون من استعمال هذا المصطلح.

الفصل الثاني: دلالة مصطلح لم يكن صاحب حديث عند نقاد الحديث، وفيه مباحث:

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

المبحث الأول: إطلاق الناقد على من يرى أنه غلب أمر آخر على علم الحديث.

وفيه مطالب:

المطلب الأول: إطلاق الناقد على من غلبه الزهد والعبادة على طلب الحديث وضبطه.

المطلب الثاني: إطلاق الناقد على من غلبه علم آخر على ضبط الحديث وإتقانه.

المطلب الثالث: إطلاق الناقد على من غلبه الغزو والجهاد على ضبط الحديث وإتقانه.

المطلب الرابع: إطلاق الناقد على من غلبته القصص والحكايات على ضبط الحديث وإتقانه.

المطلب الخامس: إطلاق الناقد على من عُرف بأنه كاتب ديوان فأثر على ضبطه للحديث.

المبحث الثاني: إطلاق الناقد على من يرى ضعفه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إطلاق الناقد على من كان شديد الضعف فلا يتقوى حديثه بمتابع.

المطلب الثاني: إطلاق الناقد على من كان ضعفه يسير.

المبحث الثالث: إطلاق الناقد على من لا يعرف بالحديث سواء حدث من كتاب وجادة أوحدث عن شيخ مباشرة، أو لا يعرف له رواية أصلا، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إطلاق الناقد على من لا يعرف بالحديث فحدث من كتاب وجادة.

المطلب الثاني: إطلاق الناقد على من لا يعرف بالحديث وقد حدث عن شيخ مباشرة.

المطلب الثالث: إطلاق الناقد على الراوي الذي لا يعرف له رواية أصلا.

المبحث الرابع: أن يكون قصد الناقد بأن الراوي ليس من علماء العلل ونقاد الحديث، وإن كان ثقة في نفسه.

المبحث الخامس: تشبيه الناقد للراوي في أخطائه بمن ليس مشتغلا بالحديث، ولا عارف به.

المبحث السادس: إطلاق الناقد على من كان مقبول الرواية ثم اختلط.

المبحث السابع: إطلاق الناقد على من كان قليل الشيوخ، وله رواية محتج بها.

التمهيد، وفيه: تعريف لم يكن صاحب حديث في اللغة والاصطلاح، وبيان مفهومه.

هذا المصطلح لا شك أن له مفهوم عند النقاد عند إطلاقه، وقد استخدم النقاد مجموعة من الألفاظ، وذلك على النحو التالي:

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

لم: حرف نفي لما مضى. تقول: لم يفعل ذاك، تريد أنه لم يكن ذلك الفعل منه فيما مضى من الزمان(٦).

ليس: كلمة نفي، فعل ماض. أصله: لَيِسَ، كفرِحَ، فسكنت تخفيفا، وهي من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر، يدلُّ على نفي الحال وكثيرًا ما تدخُل الباءُ في خبره لتأكيد النَّفي قَالَ تَعَالَى:﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ ﴾ الزمر: ٣٦ (٧).

صاحب: مقارنة شيء ومقاربته من ذلك الصاحب، والجمع: الصحب، كما يقال: راكب وركب، وكل شيء لاءم شيئا فقد استصحبه" (٨).

حديث: الحديث: الجديد، والخبر، كالحديثي، وفي لسان العرب: "الحديث: الخبر يأتي على القليل والكثير، والجمع: أحاديث"(٩).

والحديث في الاصطلاح: هو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلقية وخُلُقية. وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم(١٠).

وبناء على ما تقدم يمكن أن نعطي وصفا اصطلاحيا لهذه الجملة ومرادفاتها، وهو:

أن يكون الراوي ممن لم يشتغل بعلم الحديث، رواية ودراية، ولا علم له بذلك، أو اشتغل به ولم يحسنه فضعف بذلك.

وهذا المفهوم هو المتبادر للذهن ابتداء ولكن ليس بالضرورة أن كل من وصف به أن يكون هذا قصد الواصف له، فهناك مقاصد أخرى يبينها سياق كلام الناقد أو بقية أقواله فقد يقصد بذلك ضعف الراوي سواء كان ضعفا شديدا أم يسيرا، وقد يقصد الناقد أن الراوي شغله علم آخر عن الحديث فلم يضبط الرواية، وقد يتفق في الراوي أكثر من سبب في وصفه، والذي يبين المقصود من إطلاق الناقد عدة أمور:

- سياق كلام الناقد نفسه في نفس النص.
- كلام الناقد في الراوي في موضع أخر فقد يقول عن راو بأنه"لم يكن صاحب حديث وهو صدوق"، ويتم تفسير

(٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري(٢٠٣٣/٥).
(٧) القاموس المحيط، الفيروز أبادي(ص٥٧٤)، معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار(٢٠٥٠/٣).
(٨) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس(٣٣٥/٣).
(٩) القاموس المحيط(ص١٦٧)، لسان العرب، ابن منظور(١٣٣/٢).
(١٠) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد أبو شهبة(ص٢٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

القصد بضعفه لوجود رأي آخر له يحكم عليه بالضعف.

- كلام بقية النقاد فإن كان نص الناقد يشتمل على وصفه مثلا بأنه: "لم يكن صاحب حديث وهو ضعيف"، ثم بقية النقاد يضعفونه، فيكون الأقرب أنه قصد ضعفه.

وهكذا والقصد هنا بيان أن العبارة المقرونة بالوصف قد يختلف معناها حسب الدلالة "فلم يكن صاحب حديث وهو صدوق"، قد تحمل على الضعف، وقد تحمل على آمر آخر، وهي نفس العبارة، وذلك حسب القرائن.

أما إذا تجردت عن القرائن فهي تحمل على المعنى الاصطلاحي الذي تقدم، وقد يكون في السياق أيضا ما يؤكد المعنى الاصطلاحي.

الفصل الأول: نشأة مصطلح لم يكن صاحب حديث، ونحوه، ويشتمل على أربعة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الألفاظ والإشارات المستخدمة لتعبير عن مفهوم هذا المصطلح.

استخدم علماء الجرح والتعديل مجموعة من الألفاظ، وهي وإن اختلفت عباراتهم فإن المؤدى والنتيجة واحدة، لها نفس المغزى والدلالة، وذلك على النحو التالي:

١. **لم يكن صاحب حديث:** استخدمه أبو بكر بن عياش، ويحيى بن سعيد القطان، وسفيان بن عيينة، وصدقة بن الفضل، وعبد الرحمن بن الحكم بن بشير، وابن نمير، ودحيم، والبخاري، في موضع واحد، ويحيى بن معين في أربعة مواضع، فقد عبر عن عبد العزيز بن عمران مرة بهذا اللفظ ومرة بلفظ: لم يكن من أصحاب الحديث، وأحمد بن حنبل في ستة مواضع، ومحمد بن عبد الله الموصلي في موضعين، وأبو حاتم في ثلاثة مواضع، وزكريا الساجي في موضعين، فيكون مجموع استخدامهم له في خمسة وعشرين موضعا.

٢. **لم يكن من أصحاب الحديث:** استخدمه يحيى بن آدم، وابن نمير، ويزيد بن محمد بن إياس، وعبد الرحمن بن يونس المصري، والأزدي، والدار قطني، وعبد الباقي الطحان، في موضع واحد، ويحيى بن معين في ستة مواضع وفي أحدها وصف الراوي مرة بهذا ومرة وصفه/ لم يكن صاحب حديث، وأحمد بن حنبل في موضعين، فيكون مجموع استخدامهم له في خمسة عشر موضعا.

٣. **ليس صاحب حديث، أو ليس بصاحب حديث:** استخدمه أيوب بن أبي تميمة السختياني، ويحيى بن سعيد

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

القطان، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وأحمد بن حنبل.

٤. **ليس هو بصاحب حديث:** وهنا مؤكدة بالباء، استخدمها ابن عدي في موضع واحد.

٥. **ليس من أصحاب الحديث:** استخدمه يحيى بن معين في ثلاثة مواضع، ومحمد بن نمير، ويعقوب بن شيبة، في موضع واحد، فيكون مجموع استخدامهم لها خمس مرات.

٦. **ليس هو صاحب آثار وحديث، ولا يعرف الحديث:** استخدمه أحمد بن حنبل في موضع واحد.

٧. **إشارة الناقد للتعبير على أن الراوي ليس من أصحاب الحديث:** دُحَيم في موضع واحد.

وإذا تأملنا الألفاظ التي استخدمها علماء والجرح والتعديل سنجدها تؤدي نفس النتيجة، وهي على النحو التالي:

- لم يكن–ليس: من أدوات النفي فلم حرف نفي جاء بعدها يكن، وليس كلمة نفي، فعل ماض، والمقصود أن كلها تدل على نفي أمر ما، وهي مستعملة في هذا المصطلح لبيان أن الراوي الذي ذكر في تلك الجملة نُفي عنه أن يكون من أصحاب الحديث.
- صاحب–أصحاب: سنجد أن النقاد تارة يستعملون المفرد وتارة يستعملون الجمع، وهو المرافق والملازم لأمر ما، وقد تقدم تعريف ذلك.
- أشار بعضهم إلى ذلك إشارة فهمه السائل وعبر عنها لبيان مراد الناقد.

وبناء على ما تقدم يمكن القول: أن جميع الألفاظ تؤدي نفس المعنى، وهي نفي صفة طالب الحديث والمشتغل به عند من أطلقت عليه، وهذا المراد بالإطلاق في الأصل، وقد تطلق ويراد بها أمر آخر، وسيتبين ذلك في الأمثلة.

المبحث الثاني: التسلسل التاريخي للمصطلح: بعد تتبع هذا المصطلح ظهر لي أن أول من أطلقه أيوب بن أبي تميمة السختياني البصري(ت١٣١)، على فَرقَد السَّبَخِيّ، ثم تبعه عبد الله بن المبارك(ت١٨١)، فأطلقه على جَلْدِ بن أيوب، ثم أبو بكر بن عياش(ت١٩٤)، وأطلقه على وهب بن وهب بن كثير، وأطلقه يحيى بن سعيد القطان البصري(ت١٩٨)، وسفيان بن عيينة، (ت١٩٨)، ويحيى بن آدم(ت٢٠٣)، وعبد الرحمن بن الحكم بن بشير(ت٢٢٠)، وصدقة بن الفضل المروزي(ت٢٢٣وقيل٢٢٦)، في موضع واحد، ثم أطلقه يحيى بن معين(ت٢٣٣)، في ستة عشر موضعا، ولمعان متعددة، وأطلقه محمد بن عبد الله بن نمير،(ت٢٣٤) في ثلاثة مواضع، وأطلقه أحمد بن حنبل(ت٢٤١)، في عشرة مواضع ولمعان متعددة، وأطلقه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي(ت٢٤٢)، في موضعين، وأطلقه دحيم(ت٢٤٥)، والبخاري(ت٢٥٦)،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

ويعقوب بن شـــيبة(ت٢٦٢)، في موضـــع واحد، وأطلقه أبو حاتم(ت٢٧٧)، في ثلاثة مواضـــع، ثم أطلقه زكريا بن يحيى الســـاجي(ت٣٠٧) في موضـــعين، وأطلقه أبو زكريا الأزدي(ت٣٣٤)، وعبد الرحمن بن يونس المصـــري(ت٣٤٧)، وابن عدي(ت٣٦٥)، والدارقطني(ت٣٨٥)، في موضـع واحد ثم أبو القاسـم يحيى بن علي الحضـرمي "ابن الطحان"(ت٤١٦)، فأطلقه في موضعين، فيكون مجموع إطلاقاتهم في ثلاثة وخمسين موضعا.

المبحث الثالث: انتشـار المصـطلح في البلدان: انتشـر هذا المصـطلح في العراق بشـكل ملحوظ فأول ما ظهر هذا المصطلح في البصرة على يد أيوب بن أبي تميمة السختياني، ثم استعمله عبد الله بن المبارك في التعبير عن رأي أهل البصرة في جَلْدِ بن أيوب، ثم أبو بكر بن عياش الكوفي، في الكوفة، واسـتعمله يحيى بن سـعيد القطان في البصـرة أيضـا، وغالب استعماله في الكوفة والبصرة، وبغداد فقد استعمله أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وهما بغداديان، كما استعمله أبو حاتم الرازي، من أهل الري ولكنه رحل إلى بغداد، والظاهر أن المصـطلح منتشـر بالعراق: إما بالكوفة أو البصـرة أو بغداد أو الموصل وذلك حسب قائله.

المبحث الرابع: المكثرون من اسـتعمال هذا المصـطلح: أكثر من اسـتعمل هذا المصـطلح هما إمامان كبيران في الجرح والتعديل، وعلل الحديث، وهما:

١. يحيى بن معين فقد اسـتعمله في سـتة عشـر موضـعا وبعدة معان، والمعاني الذي حُمل عليها كلامه على النحو التالي:

أ. في المبحث الأول من الفصل الثاني وصف أربعة رواة بذلك ويجمعهم شيء واحد، وهو أنهم شغلهم شيء آخر عن الحديث إما العبادة أو العربية والشعر، أو الغزو والجهاد أو علم الأنساب.

ب. في المبحث الثاني من الفصل الثاني وصف سبعة رواة بهذا الوصف ليدلل على ضعفهم، اثنان ضعفهما شديد، وخمسة ضعفهم يسير.

ت. في المبحث الرابع من الفصل الثاني وصف راويين بأنهما ليسا من نقاد الحديث، وإن كانت روايتهم مقبولة.

ث. في المبحث الخامس من الفصل الثاني شبه الراوي بسبب فحش أخطائه بمن لا يشتغل بالحديث.

ج. في المبحث السادس من الفصل الثاني أطلقه على راو والظاهر أنه أطلقه عليه بعد اختلاطه.

ح. في المبحث السابع من الفصل الثاني أطلقه على راو واحد، ويحتمل لأنه قليل الشيوخ في الحديث.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

٢. أحمد بن حنبل وقد وصف به عشرة رواة، وبعدة معان، وذلك على النحو التالي:

أ. في المبحث الأول من الفصل الثاني أطلقه على أربعة رواة، وقصد بذلك أنه شغلهم أمر آخر عن الحديث وتحصيله فعاد ذلك على نكارة روايتهم ففي موضع أطلقه على من غلبه الزهد والعبادة على طلب الحديث وضبطه، وفي موضعين وصف راويين غلبهما علم آخر على ضبط الحديث وإتقانه، وفي الموضع الرابع أطلقه على من غلبته القصص والحكايات على ضبط الحديث وإتقانه.

ب. في المبحث الثاني وصف ثلاثة رواة وقصد بذلك ضعفهما ضعفا يسيرا.

ت. في المبحث الثالث أطلقه على راو واحد وقصد به أن الراوي يحدث من الكتب وجادة.

ث. في المبحث الرابع وصف راويين بذلك، وقصده أنهما ليسا من نقد الرجال وهما من الثقات.

الفصل الثاني: دلالة مصطلح لم يكن صاحب حديث عند نقاد الحديث، وفيه مباحث:

المبحث الأول: إطلاق الناقد على من يرى أنه غلب أمر آخر على علم الحديث.

يطلق بعض علماء الجرح والتعديل وصف/ لم يكن صاحب حديث، ونحوه على بعض الرواة وقصده أن هذا الراوي لم يكن له اهتمام بالحديث، فقد انشغل عنه بغيره كالعبادة، أو تخصص آخر من العلوم كالفقه، أو العربية والشعر، أو يكون صاحب قصص، فيصفه الناقد بذلك، وقد يكون قصد الواصف له أنه لا ينظر لحديثه فهو منكر الحديث، والذي يبين ذلك هو السياق ومقارنة قوله بقول بقية النقاد:

وفيه مطالب:

المطلب الأول: إطلاق الناقد على من غلبه الزهد والعبادة على طلب الحديث وضبطه:

١. أيوب بن أبي تَمِيمَةَ كَيْسَانُ السَّخْتِيَانِيّ، أبو بكر البصري، (ت١٣١) أطلقه على فَرقَد السَّبَخِيّ فقال: "ليس فَرقَد صاحب حديث"، وقال أحمد بن حنبل(٢٤١): رجل صالح، ليس هو بقوي الحديث، لم يكن صاحب حديث"[١١].

يبدو أن فَرقَدا غلبته العبادة والتقشف ولم يهتم بكتابة الحديث وتقييده، ولم يشتغل بضبط الحديث وإتقانه، لذا نجد أن

(١١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم(٨١/٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

حماد بن زيد بعد أن ساق قول أيوب:" لم يكن صاحب حديث"، قال: "كان مُتَقشِّفاً[١٢] لا يقيد علما، ذاك لون والبصر بالعلم لون آخر"، وأشار إلى ذلك أيضا أحمد بن حنبل، فقال :"رجل صالح"، ثم جرحه بعدها ولذا قال أيوب في موضع آخر :"ليس بشيء"، وتتابع نقاد الحديث على جرحه ورد روايته، فمنهم من ينص على سبب التضعيف كأن يشير إلى صلاحه كيعقوب بن شيبة فقد قال "رجل صالح، ضعيف الحديث جدا"، أو غفلته كابن حبان حيث قال :"كان فيه غفلة ورداءة حفظ، فكان يهم فيما يروي فيرفع المراسيل وهو لا يعلم، ويسند الموقوف من حيث لا يفهم، فلما كثر ذلك منه، وفحش مخالفته الثقات، بطل الاحتجاج به"، وكل ذلك يدل على عدم بصيرته بالحديث، ومنهم من يضعفه دون بيان سبب لذلك كيحي بن سعيد، ويحي بن معين، والبخاري، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وقوى أمره يحي بن معين في موضع فقال :"ثقة"، وقال العجلي :"لا بأس به" وقال ابن حجر: "صدوق عابد لكنه لين الحديث كثير الخطأ"[١٣]، ولعله يحمل قول يحي بن معين والعجلي على الثناء على عدالته لا ضبطه، فإن ابن معين جرحه في رواية أخرى، وأما العجلي إن كان يقصد الاحتجاج بروايته فهو مشهور بتساهله في هذا الباب، وقد خالف من هو أكثر وأمكن منه في نقد الرجال.

٢. **عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان(ت٢٢٠)، قال عن محمد بن المعلى بن عبد الكريم الْهَمْدَانِيّ: "لم يكن صاحب حديث، وكان رجلا صالحا"**[١٤].

أطلقه عبد الرحمن بن الحكم بن بشير، وفيه إشارة إلى أن محمد بن المعلى غلبه صلاحه وعبادته على ضبط مروياته، وهو من أهل التقى والعبادة، فهو نفى اشتغاله بالحديث ثم صرح بصلاحه، وخالفه غيره فوثقه، قال محمد بن عمرو: "ذكرت لإبراهيم بن موسى محمد بن المعلى، فقال: فاتني وكان من الثقات"، وقال البخاري :"يقال: كان ثبتا"، وقال

(١٢) في تهذيب اللغة، الأزهري(٢٦١/٨)، :" قَالَ اللَّيْث: "القَشفُ: قَذَرُ الجِلْدِ، رجل مُتَقَشِّفٌ لَا يتعاهَدُ الغسلَ والنظافةَ فَهُوَ قَشفٌ"، وَقَالَ غَيره: القَشفُ: رثاثةُ الْهَيْئَة وسوءُ الحالِ وحفوف الْبشرَة وضيق العيشِ، وَإِن كَانَ مَعَ ذَلِك يُطهِّرُ نَفسه بِالْمَاءِ، والاغتسال".

(١٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري(١٩٠/١)، التاريخ الكبير، البخاري(١٣١/٧)، الجرح والتعديل(٨١/٧)، الضعفاء الكبير، العقيلي(٤٥٨/٣)، أحوال الرجال، الجوزجاني(ص١٧١)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي(١٤٠/٧)، معرفة الثقات، العجلي(٢٠٥/٢)، الضعفاء والمتروكون، النسائي(ص٨٧)، المجروحين، ابن حبان(٢٠٥/٢)، تهذيب الكمال، المزي(١٦٤/٢٣)، ميزان الاعتدال، الذهبي(٣٤٦/٣)، تهذيب التهذيب، ابن حجر(٢٦٢/٨)، تقريب التهذيب(ص٤٤٤).

(١٤) الضعفاء الكبير(١٤٤/٤)، تهذيب التهذيب(٤٦٦/٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

أبو زرعة :"صـــدوق في الحديث، وقال أبو حاتم: "صـــدوق، لا بأس به"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن حجر: "صدوق"(١٥)، وهو الراجح فمحمد بن المعلى صدوق.

٣. محمد بن عبد الله بن نمير(ت٢٣٤)، قال عن ذَوَّاد بْنُ عُلْبَةَ الحارثي: كان شيخا صـدوقا صـالحا كوفيا قرابة لمُطَرِّف بن طَرِيفٍ، ليس من أصحاب الحديث"(١٦).

الظاهر أن ابن نمير قصـد أنه ليس من المشـتغلين بالحديث، فقد انشـغل بالعبادة عن تحصـيل الحديث وضـبطه، ولذا لا تقبل روايته، وأما وصفه بالصـدق والثناء على صـدقه وصـلاحه فهو يرى أنه عدل ولكنه ليس بضـابط للحديث فقد بين أنه ليس ممن يعول عليه في الحديث، وأشـــار إلى ذلك أبو داود بقوله :"أما الفضـــل فيالك والعبادة، وليس له كبير حديث"، وقد ضعفه أكثر النقاد كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي حاتم، والنسائي، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وقال محمد بن عبد الله بن نمير: "كان شيخا صـالحا صـدوقا"، وقال أبو حاتم: "ليس بالمتين، يكتب حديثه"، وقال ابن شـاهين: "ليس بشـيء"، وخالفهم العجلي فقال :"لا بأس به"، وقال ابن حجر: "ضعيف عابد"(١٧).

والراجح أنه ممن اشتغل بعلم الحديث ولكنه ضعيف لا يحتج بروايته، وقد يكون سبب ضعفه اشتغاله بالعبادة والانصراف لها مع وقوعه بالأخطاء في مروياته كانت سـببا في ضـعفه، ولعل هذا ما فهمه ابن حجر في التقريب حين قال:"ضـعيف عابد".

٤. أبو حاتم الرازي(ت٢٧٧)، قال ابن أبي حاتم: "ســألت أبي عن حبيب بن خالد–أي الأســدي الكَاهِلِيّ–؟ فقال: شيخ صالح، لم يكن صاحب حديث، وليس بالقوي"(١٨).

كلام أبي حاتم يدل على أنه غلبه الاشتغال في العبادة على ضبط الرواية والاهتمام بالحديث، فقد وصفه بالصلاح ثم بين

---

(١٥) الجرح والتعديل(١٠١/٨)، الثقات(٤٣/٩)، تهذيب الكمال(٤٨٣/٢٦)، إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي(٣٦٤/١٠)، تقريب التهذيب(ص٥٠٧).

(١٦) الجرح والتعديل(٣٢١/١).

(١٧) التاريخ الكبير(٢٦٤/٣)، الجرح والتعديل(٤٥٣/٣)، معرفة الثقات(٣٤٥/١)، الضعفاء الكبير(٣٨/٢)، المجروحين(٢٩٦/١)، الكامل في ضعفاء الرجال(٢٢/٤)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين(ص٨٨)، تهذيب الكمال(٥١٩/٨)، ميزان الاعتدال(٣٢/٢)، تهذيب التهذيب(٢٢١/٣)، تقريب التهذيب(ص٢٠٣)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني، مجموعة من المؤلفين(١٥١/١).

(١٨) الجرح والتعديل(١٠٠/٣)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

أنه ليس صاحب حديث، ثم حكم عليه بالضعف جازما فقال:" ليس بالقوي"، وهذا ما يتوافق تماما مع كلام ابن المبارك وهو الصواب، فقد قال يوسف بن يعقوب: "ذكر لابن المبارك حديث رواه حبيب بن خالد المالكي فقال: ليس بشيء، فقيل لابن المبارك: أنه شيخ صالح، فقال ابن المبارك: هو صالح في كل شيء إلا في هذا الحديث"، وقال الأزدي :"ليس بالمرضي"، وذكره ابن حبان في "الثقات"(١٩).

٥. **أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأزدي(ت٣٣٤)، قال عن بَارِح بن أحمد بن بَارِح الهروي: "في طبقات أهل الموصل، وقال: كان يلبس الصوف، ويتزهد، ويحث الناس على الطاعة، مات سنة ثمان وسبعين ومائتين، ولم يكن من أصحاب الحديث"**(٢٠).

الظاهر بأن الأزدي يرى بأنه لم يكن له معرفة بالحديث ودراسته، فقد أشار إلى تصوفه وزهده وعبادته ولذا قال في موضع آخر :"ضعيف جدا"، كما أنه قليل الرواية فقد ذكره الخطيب في ذيل المؤتلف فقال: "حدَّث بالموصل، عَن عَبد الله بن مالك الهروي، عن سفيان حديثًا روى عنه محمد بن بشر بن عبد الملك"، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكون(٢١)، لم أقف لكلام من النقاد حوله إلا ما تقدم.

وعليه فالوصف الذي أطلقه عليه الأزدي دقيق فهو منشغل بالعبادة والتصوف عن طلب الحديث والمحصلة أنه ضعيف جدا.

المطلب الثاني: إطلاق الناقد على من غلبه علم آخر على ضبط الحديث وإتقانه:

٦. **يحيى بن سعيد القطان(ت١٩٨)، قال علي بن المديني: "سمعت يحيى بن سعيد يقول: مر بي أبو حنيفة وأنا في سوق الكوفة، فقال لي قيس القياس: هذا أبو حنيفة فلم أسأله عن شيء، قيل ليحيى: كيف كان حديثه؟ قال" ليس بصاحب حديث"** (٢٢).

الظاهر أن يحيى بن سعيد يقصد أن أبا حنيفة ليس من أهل الضبط والرواية، وقد يكون شغله الفقه والقياس عن طلب

---

(١٩) الجرح والتعديل(٣/١٠٠)، الثقات(٦/١٨١)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي(١/١٩٠).
(٢٠) الإكمال، ابن ماكولا(١/١٧٦)، لسان الميزان(٢/٢).
(٢١) الضعفاء والمتروكون(١/١٣٥)، ميزان الاعتدال(١/٢٩٧)، لسان الميزان(٢/٢).
(٢٢) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي(١٥/٥٧٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

الحديث وضبطه حتى ضعف أمره في هذا الباب، وهذا ما يفهم من تضعيف بقية النقاد له، وقد أشار إلى ذلك أحمد بن حنبل بقوله: "رأيه مذموم"، ومسلم بن الحجاج فقال: "صاحب الرأي"، وسيأتي كلام ابن حبان الذي فصل ما أجمله يحيى بن سعيد، قال يحيى بن كثير أبو النضر: "كان أيوب السختياني إذا سمع حديثا يعجبه قال: عن من؟ فيقال: عن أبي حنيفة، فيقول: دعوه"، وقال سفيان الثوري :"غير ثقة ولا مأمون" وقال عبد الله بن المبارك: "اضربوا على حديث أبي حنيفة"، وقال أحمد بن حنبل: "أبو حنيفة يكذب"، وقال أيضا :"رأيه مذموم ، وحديثه لا يذكر"، وقال يحيى بن معين: "كان يضعف في الحديث"، وذكره البخاري في "الضعفاء الصغير"، وقال مسلم بن الحجاج :"صاحب الرأي، مضطرب الحديث، ليس له كبير حديث صحيح"، وقال ابن حبان :"كان رجلا جدلا، ظاهر الورع، لم يكن الحديث صناعته، حدث بمائة وثلاثين حديثا مسانيد، ما له حديث في الدنيا غيره، أخطأ منها في مائة وعشرين حديثا، إما أن يكون قلب إسناده أو غير متنه من حيث لا يعلم فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار..."، وذكره العجلي في "معرفة الثقات"، وقال ابن حجر: "فقيه مشهور"(٢٣)، وهذا ما فهمه ابن حجر من أقوال النقاد فوصفه بالشهرة في الفقه.

٧. يحيى بن آدم(ت٢٠٣)، قال عن صدقة بن سهل :"شيخ من القراء، ولم يكن من أصحاب الحديث"(٢٤).

الظاهر من كلام يحيى بن آدم أنه قصد بأن صدقة بن سهل مشتغل بالقرآن، وهو غير متخصص بالحديث، ونُقل عن ابن معين في قول له: "ليس بشيء"، قال الذهبي لما ذكره في ميزان الاعتدال: "روى الْكَوْسَجُ، عن ابن معين: ثقة، وإنما ذكرته لأن النَّبَاتِيّ استدركه، ونقل بلا إسناد عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء"، وذكره البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكرا فيه جرحا أو تعديلا، ووثقه آخرون، قال يحيى بن معين :"ثقة"، وذكره ابن حبان في "الثقات"(٢٥).

وهو ثقة كما قال يحيى بن معين، وأما قوله في موضع: "ليس بشيء"، إن صح عنه فيحمل على قلة روايته ليتوافق مع قوله

---

(٢٣) الجرح والتعديل(٨/٤٥٠)، الضعفاء الصغير(ص١٣٢)، الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج(١/٢٧٦)، معرفة الثقات(٢/٣١٤)، الضعفاء الكبير(٤/٢٦٨)، ، المجروحين(٣/٦٣)، تقريب التهذيب(ص٥٦٣).

(٢٤) مسائل ابن أبي شيبة عن شيوخه، محمد بن عثمان بن أبي شيبة(ص١٢٢).

(٢٥) التاريخ الكبير(٤/٢٩٧)، الجرح والتعديل(٤/٤٣٤)، الثقات، ابن حبان(٦/٤٦٨)، ميزان الاعتدال(٢/٣١٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

الآخر بتوثيقه[٢٦]، وعلى هذا فالراجح أنه ثقة.

٨. يحيى بن معين(ت٢٣٣)، قال عن عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز الزهري الأعرج، كما في تاريخ الإسلام:: "لم يكن صاحب حديث، كان نسابة[٢٧]، لم يكن بثقة"، وفي تهذيب التهذيب: قال: "كان صاحب نسب، ولم يكن من أصحاب الحديث"[٢٨].

أراد ابن معين أن يبين أن عبد العزيز بن عمران ليس من طلاب الحديث، ولم يشتغل به، وإنما عرف بعلمه بالأنساب، وفي موضع آخر بين أنه عرف بالشعر، ثم حكم عليه بأنه ليس ممن يوثق به في باب الرواية، قال عثمان بن سعيد ليحيى بن معين: "ابن أبي ثابت عبد العزيز بن عمران من ولد عبد الرحمن بن عوف ما حاله؟ قال: ليس بثقة، إنما كان صاحب شعر"، ووافقه على ذلك ابن حبان فقال: "ممن يروي المناكير عن المشاهير فلما أكثر مما لا يشبه حديث الأثبات لم يستحق الدخول في جملة الثقات فكان الغالب عليه الشعر والأدب دون العلم"، وحكم عليه كثير من النقاد بشدة الضعف ونكارة الحديث، وتركه، كأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، وابن عدي، وقال ابن حجر:"متروك، احترقت كتبه فحدث من حفظه فاشتد غلطه وكان عارفا بالأنساب"[٢٩]، ومثله لا يقبل حديثه فهو لا يعرف بطلب الحديث، ولهذا حكم عليه النقاد بشدة الضعف ونكارة الحديث، وهذا ما فهمه ابن حجر فحكم عليه بترك حديثه ووصفه بأنه نسابة.

---

(٢٦) يطلقه يحي بن معين على قليل الرواية أحيانا، فقد ذكر ابن القطان الفاسي:" أن مراد ابن معين من قوله: ليس بشيء يعني أن أحاديثه قليلة جدا". الكاشف، الذهبي(٦٧/١)

(٢٧) في الصحاح تاج اللغة(٢٢٤/١)، :"رجلٌ نَسَّابَةٌ، أي عليمٌ بالأنْسابِ، الهاء للمبالغة في المدح، كأنما يريدون به داهية أو غاية ونهاية".

(٢٨) تاريخ ابن معين رواية الدارمي(ص١٦٩)، تاريخ الإسلام، الذهبي(١١٥٨/٤)، تهذيب التهذيب(٣٥١/٦).

(٢٩) الجرح والتعديل(٣٩٠/٥)، الضعفاء والمتروكون، النسائي(ص٧٢)، المجروحين(١٣٩/٢)، الكامل في ضعفاء الرجال(٥٠٠/٦)، تهذيب الكمال(١٧٨/١٨)، تهذيب التهذيب(٣٥١/٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

٩. يحيى بن معين(ت٢٣٣)، قال عن محمد بن مَنَاذِرٍ الشاعر البصري: أعرفه كان صاحب شِعْرٍ، ولم يكن من أصحاب الحديث، وكان يرسل العقارب في مسجد الحرام حتى تَلْسَعُ[٣٠] الناس، وكان يصب الْمِدَاد[٣١] في المواضع التي يُتوضأ منها حتى تَسْوَدَّ وجوه الناس، ليس يروي عنه رجل فيه خير"[٣٢].

كلام ابن معين واضح لا يحتاج إلى تفسير مراده بأن ابن مَنَاذِرٍ ليس له شأن في الحديث، ولا يعرفه، فهو مشتغل بالشعر والعربية لا بالحديث، ونقل عنه ابن الجنيد ما يؤكد ذلك فقال : "سألت يحيى بن معين عن محمد بن مَنَاذِرٍ الشاعر، فقال: "لم يكن بثقة، وَلا مأمون رجل سوء نُفي من البصرة، وذكر عنه مُجُونًا[٣٣] وغير ذلك، فقلت: إنما نكتب عنه شِعْرًا وحكايات عن الخليل بن أحمد فقال: هذا نعم كأنه لم ير بهذا بأسا ولم يره موضعا للحديث"، وقد وافقه على ذلك ابن حبان فقال :"كان مَاجِنًا مظهرا للْمُجُونِ، لا يجوز الاحتجاج به"، وقال ابن عدي: "لم يكن من أصحاب الحديث، وكان الغالب عليه الْمُجُون واللهو"، واكتفى الساجي بوصف أحاديثه بالنكارة فقال: "عنده مناكير"[٣٤].

وهو كما قال يحيى بن معين، وابن عدي.

١٠. أحمد بن حنبل، (ت٢٤١)، قال عن عبد الله بن نافع الصَّائِغِ: "لم يكن صاحب حديث، كان صاحب رأي مالك، وكان يفتى أهل المدينة برأي مالك، ولم يكن في الحديث بذاك"[٣٥].

دلالة كلام الإمام أحمد بأنه اشتغل بفقه مالك فأثر عليه في حفظ الحديث فلم يكن قويا فيه، وهذا ليس فيه جرح شديد ولكنه يضعفه، وليس القصد بأنه لا يُعرف بالاشتغال بالحديث، يدل على ذلك قول البخاري :"تعرف حفظه وتنكر"، وقال

---

(٣٠) في كتاب الأفعال، ابن القطاع(١٢٥/٣): " لَسَعته العَقرب لَسْعاً ضربته بإبرتها".

(٣١) في المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي(٥٦٦/٢): "المِدَادُ مَا يُكْتَبُ بِهِ وَمَدَدْتُ الدَّوَاةَ مَدًّا مِنْ بَابِ قَتَلَ جَعَلْتُ فِيهَا الْمِدَادَ وَأَمْدَدْتُهَا بِالْأَلِفِ لُغَةٌ وَالْمَدَّةُ بِالْفَتْحِ غَمْسُ الْقَلَمِ فِي الدَّوَاةِ مَرَّةً لِلْكِتَابَةِ وَمَدَدْتُ مِنْ الدَّوَاةِ وَاسْتَمْدَدْتُ مِنْهَا أَخَذْتُ مِنْهَا بِالْقَلَمِ لِلْكِتَابَ". والمعنى أنه كان يصب ما في الدواة من الحبر الذي كان يسعين به الكتاب لكتابتهم في مكان وضوء الناس وهم لا يشعرون فيكون لون الماء تغير إلى السواد فتسود وجوههم.

(٣٢) تاريخ ابن معين رواية ابن الدوري(٧٧/٣).

(٣٣) في معجم مقاييس اللغة(٢٩٩/٥): "الميم والجيم والنون كلمة واحدة، هي مَجَنَ، يقال: إن الْمُجُونَ: ألا يبالي الإنسان ما صنع".

(٣٤) المجروحين(٢٧١/٢)، الكامل في ضعفاء الرجال(٥٢١/٧)، لسان الميزان، ابن حجر(٥٢١/٧)،.

(٣٥) الجرح والتعديل(١٨٤/٥).

في موضع :"في حفظه شيء"، وقول أبي حاتم :"ليس بالحافظ، لين، تعرف حفظه وتنكر، وكتابه أصح"، وكذا ذكره ابن حبان في "الثقات"، ثم قال :"وكان صـــحيح الكتاب وإذا حدث من حفظه، ربما أخطأ"، وقال ابن عدي :"قد روى عن مالك غرائب، وروى عن غيره من أهل المدينة، وهو في رواياته مستقيم الحديث"، وقال الخليلي :"الحفاظ لم يرضوا حفظه"، وقال في موضـــع :"أقدم من روى الموطأ عن مالك، ثقة، أثنى عليه الشـــافعي، وروى عنه حديثين أو ثلاثا، قال البخاري: كان ثقة في الرواية، عارفا بالفقه، لم يكن بذاك الحافظ"، وأما توثيق من وثقه فلعله إذا حدث من كتابه وقد وثقه يحيى بن معين، والنسائي، وأبو زرعة(٣٦).

إذن القضية تدور حول حفظه فمن ضعفه فلهذا السبب ومن قواه يكون في حالة تحديثه من كتابه، وهذا كله يدل على أنه شغله الاشتغال بالفقه المالكي عن حفظ الحديث وإتقانه.

١١. أحمد بن حنبل(ت٢٤١)، قال مهنا ســـألته عن حماد بن دَلِيل المدائني، أبو زيد قاضـــي المدائن؟ فقال: "كان قاضي المدائن، لم يكن صاحب حديث، كان صاحب رأي، قلت: سمعت منه شيئا؟ قال: حديثين"(٣٧).

أشـار أحمد بن حنبل إلى أن حماد بن دَلِيل أشـتغل بالفقه والرأي أكثر من طلبه للحديث وتحصـيله، إضـافة إلى جلوسـه للقضـــاء، وقد سمع منه أحمد وإن كان قليلا، وقد وثقه أكثر النقاد، فوثقه يحيى بن معين، وابن عمار، وأبو حاتم، وأبو داود وذكره ابن حبان في "الثقات"، و ابن شاهين في "جملة الثقات"، وقال ابن عدي :"قليل الرواية"، ثم ساق له حديثا، وقال :"وهذا الحديث قد روى له حماد بن دَلِيل إسـنادين، ولا يروي هذين الإسـنادين غير حماد بن دَلِيل"، وقال الأزدي :"ضـعيف"، قال ابن حجر بعد نقل قول الأزدي:" والأزدي لا يعتد به"، وقال ابن حجر: "صـدوق، نقموا عليه الرأي" (٣٨).

ويمكن أن يحمل قول أحمد أنه ليس من المكثرين من الاشـــتغال بالحديث وطلبه فهو قليل الرواية وســـبب ذلك انشـــغاله

---

(٣٦) الجرح والتعديل(١٨٤/٥)، الثقات(٣٤٨/٨)، الكامل في ضعفاء الرجال(٣٩٨/٥)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي(٢٢٧/١)، و(٣١٦/١)، تهذيب الكمال(٢١١/١٦)، تهذيب التهذيب(٥١/٦).

(٣٧) تاريخ بغداد(٩/٩).

(٣٨) تاريخ ابن معين رواية الدوري(٣٧٦/٤)، الجرح والتعديل(١٣٧/٣)، الثقات(٢٠٦/٨)، الكامل في ضعفاء الرجال(٣٠/٣)، تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين(ص٦٦)، تاريخ بغداد(٩/٩)، الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي(٢٣٣/١)، تهذيب الكمال(٢٣٦/٧)، إكمال تهذيب الكمال(١٣٨/٤)، تهذيب التهذيب(٨/٣)، تقريب التهذيب(ص١٧٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

بالفقه والقضاء، وليس بالضرورة أن أحمد يضعفه، وهو ثقة على الراجح فقد وثقه أكثر علماء الجرح والتعديل، وقد أشار ابن حجر إلى أنهم أخذوا عليه الرأي.

المطلب الثالث: إطلاق الناقد على من غلبه الغزو والجهاد على ضبط الحديث وإتقانه:

١٢. يحيى بن معين(ت٢٣٣) قال عن علي بن بكار البصري، أبو الحسن الزاهد الذي سكن طَرَسُوسَ(٣٩) والمَصِّيصَةَ(٤٠) مُرَابِطًا(٤١):"كان رجلاً غَزَّاءً(٤٢)، رجل صدق، ولم يكن من أصحاب الحديث"(٤٣).

الظاهر أن ابن معين قصد بأن علي بن بكار لم يعرف بطلب الحديث وتحصيله، فهو أثنى على عدالته ووصفه بالصدق، وبين أنه كان كثير الغزو والجهاد ولذا لم يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، وكذا لم يصفه ابن سعد بالحديث وروايته حين ترجم له بل وصفه بالفقه والعلم فقال :"كان عالما فقيها" وأما ذكر ابن حبان له في "الثقات"، فمنهجه معروف في ذلك أبان عنه في مقدمة الثقات فقال: فَمن لم يعلم بجرح فَهُوَ عدل إِذا لم يبين ضِدّه إِذْ لم يُكَلف النَّاس من النَّاس معرفَة مَا غَابَ عَنْهُم وَإِنَّمَا كلفوا الحكم بِالظَّاهِرِ من الْأَشْيَاء غير المغيب عَنْهُم"، وقال ابن حجر:"نزيل الثغر مرابطا، صدوق عابد"(٤٤).

وكلام ابن حجر يدل على موافقته لمراد يحيى بن معين.

١٣. يحيى بن معين(ت٢٣٣) قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سمعت يحيى بن معين يقول: لم يكن محمد بن مصعب

---

(٣٩) في مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، صفيّ الدين الحنبلي (٣٨٣/٢)، :"مدينة بثغور الشام، بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم، بينها وبين أذنة ستة فراسخ، يشقّها نهر البردان، وبها قبر المأمون".

(٤٠) في مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع(١٢٨٠/٣)، :"هي مدينة على شاطئ جيحان من ثغور الشام، بين أنطاكية وبلاد الروم، كانت من الأماكن التي يرابط بها المسلمون قديما".

(٤١) في النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير(١٨٥/٢)، :" الرباط في الأصل: الإقامة على جهاد العدو بالحرب".

(٤٢) في لسان العرب(١٢٣/١٥)، "الغزو: السير إلى قتال العدو وانتهابه"، والغَزَّاء كثير الغزو.

(٤٣) سؤالات ابن الجنيد، يحيى بن معين(ص٣٨٦).

(٤٤) الطبقات الكبرى، ابن سعد(٤٩٠/٧)، الثقات(١٢/١)، (٤٦٣/٨)، تهذيب الكمال(٣٣٠/٢٠)، إكمال تهذيب الكمال(٢٨١/٩)، تهذيب التهذيب(٢٨٦/٧)، تقريب التهذيب(ص٣٩٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

من أصحاب الحديث، كان مغفَّلاً[٤٥] حدث عن أبي الأشْهَبِ، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، كره بيع السلاح في الفتنة، وإنما هو كلام أبي رجاء"، وفي موضع آخر قال :"سألت يحيى عن محمد بن مصعب القُرقُسانِي؟ فقال: لي ليس بشيء، وقال: كان لي رفيقا، وكان صاحب غزو كثير، فحدثنا يوما عن أبي الأشْهَبِ، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، أنه كره بيع السلاح في الفتنة، قال يحيى: فقلت أنا لمحمد بن مصعب: هذا يروونه عن أبي رجاء قوله! فقال: هكذا سمعته، ثم قال لي يحيى: لم يكن من أصحاب الحديث"[٤٦].

أراد يحيى بن معين أن يبين أن محمد بن مصعب ليس من طلاب الحديث ولم يشتغل على تحصيله، ولا يعرف به، فنجد أنه وصفه بالغفلة في موضع، وفي موضع آخر وصفه بأنه كثير الغزو وقد حدث يحيى بحديث واحد فأخطأ فيه، وقال في موضع آخر : "ليس بشيء".

وقد ضعفه جماعة من النقاد وهذا موافق ليحيى في أصل رد حديثه،، فقد ضعفه أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وابن خراش، والنسائي، وابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، والسمعاني، وذكره الساجي، وابن شاهين، وابن الجارود، والعقيلي، والبلخي، والدولابي، وأبو العرب في " جملة الضعفاء"، وقواه آخرون فقد قواه أحمد بن حنبل في موضع آخر، وأبو زرعة، وابن عدي، وقال ابن حجر: "صدوق كثير الغلط"[٤٧].

ومما تقدم يتبين أن يحيى بن معين قصد بأنه لا يصح نسبته لطلاب الحديث والمشتغلين به ولهذا وصف البخاري وصف رأي يحيى لله فقال: "كان يحيى بن معين سيئ الرأي فيه"، أي بوصفه أنه ليس من أصحاب الحديث، ولو كان مجرد الضعف فقط أو حتى شدة الضعف لما صح وصف كلام يحيى بذلك فقد ضعفه غيره كما تقدم، ولعل موقف يحيى يحمل على تشدده[٤٨]، ومحمد بن مصعب من أصحاب الحديث المشتغلين به، وقد اختلف النقاد في توثيقه بين مادح وقادح، وهو إلى

---

(٤٥) في العين، الخليل بن أحمد(٤/٤٢٠)، :"المغَفَّلُ: من لا فطنة له".

(٤٦) العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد(١/٤٩٢)، (٢/٥٩٦).

(٤٧) العلل ومعرفة الرجال(٢/٥٩٩)، التاريخ الكبير(١/٢٣٩)، الجرح والتعديل(٨/١٠٣)، المجروحين(٢/٢٩٢)، الكامل في ضعفاء الرجال(٧/٥١٧)، تهذيب الكمال(٢٦/٤٦٠)، إكمال تهذيب الكمال(١٠/٣٦٠)، تهذيب التهذيب(٩/٤٥٨)، تقريب التهذيب(ص٥٠٧).

(٤٨) قال الذهبي في الموقظة(٨٣): "فمنهم من نفسه حاد في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل". فالحاد فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش...".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

الضعف أقرب.

المطلب الرابع: إطلاق الناقد على من غلبته القصص والحكايات على ضبط الحديث وإتقانه:

١٤. أحمد بن حنبل(ت٢٤١)، أطلقه على صالح بن بشير، أبو بشر المُرّي البصري، قال أبو طالب:" سألت أحمد بن حنبل عن صالح المُرّي؟ قال: "كان صاحب قصص يقص، ليس هو صاحب آثار وحديث، ولا يعرف الحديث". وقال ابن عدي(ت٣٦٥): "وَهو رجل قاص، حسن الصوت، من أهل البصرة، وعامة أحاديثه التي ذكرت والتي لم أذكر منكرات ينكرها الأئمة عليه، وليس هو بصاحب حديث، وإنما أتي من قلة معرفته بالأسانيد والمتون، وعندي مع هذا لا يتعمد الكذب بل يغلط بينا"(٤٩).

يتضح من كلام أحمد بن حنبل، وابن عدي أنهما يقصدان بأن صالح بن بشير لا يدري ما هو علم الحديث والرواية، وذلك لأمرين:

الأول: وصفاه بوصفين: أحدهما: أنه قصاص يحسن ذكر القصص في كلامه فقط، ووافقهما على ذلك الجوزجاني فقال "كان قاصا، واهي الحديث"، الثانية: أنه لا يعرف علم الحديث وهذه صريحة في نسبته للجهل بعلم الحديث، فقد قال أحمد :"ولا يعرف الحديث"، وقال ابن عدي: "إنما أتي من قلة معرفته بالأسانيد والمتون"، فناسب أن يحمل كلامهما على أنهما قصدا بأن صالح بن بشير لا يقبل حديثه مطلقا، فليس معروف بالرواية والضبط والاشتغال بالحديث.

الثاني: أقوال بقية النقاد تدل على هذا المعنى، فقد وُصِفت رواياته بالكذب عند بعضهم، قال عَفَّانُ: حَدَّثْتُ حماد بن سلمة، عن صالح الْمُرّيّ، بحديث عن ثابت، فَقَالَ: كَذَبَ"، وضعفه آخرون ووصفوا مروياته بالنكارة، وأنه متروك الحديث، بل وصف ابن حبان مروياته بالوضع، قال يحيى بن معين :"ضعيف الحديث"، وقال في موضع :"ليس بشيء"، وقال علي بن المديني:" ليس بشيء، ضعيف ضعيف"، وقال عمرو بن علي: "منكر الحديث جدا، يحدث عن قوم ثقات أحاديث مناكير، وهو رجل صالح"، وقال أبو حاتم :"منكر الحديث، يكتب حديثه، وكان من المتعبدين، ولم يكن في الحديث بذاك القوي"، وقال البخاري:" منكر الحديث"، وقال النسائي :"متروك الحديث"، وقال ابن حبان :"ظهر في روايته الموضوعات التي يرويها عن الأثبات واستحق الترك عند الاحتجاج"، وقال ابن

(٤٩) الجرح والتعديل(٣٩٦/٤)، الكامل في ضعفاء الرجال(٩٣/٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

حجر: "القاص الزاهد ضعيف"(٥٠).

المطلب الخامس: إطلاق الناقد على من عُرف بأنه كاتب ديوان فأثر على ضبطه للحديث:

١٥. عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو القرشي مولاهم الدمشقي، والمشهور بـــ دُحَيْمٍ، (ت٢٤٥)، أطلقه على عبد الحميد بن حبيب بن أبي العِشْـرِينَ، قال أبو حاتم :"سـألت دُحَيْماً قلت ابن أبي العِشْـرِينَ أحب إليك أو الوليد بن مزيد؟ فقال: ابن أبي العِشْرِينَ كاتب الأوزاعي أحب إلي، قلت: ابن أبي العِشْرِينَ كان صاحب حديث؟ فاومأ برأسه أي لا"، وقال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن ابن أبي العِشْرِينَ ثقة هو؟ قال: كان كاتب ديوان(٥١)، لم يكن صاحب حديث(٥٢).

الظاهر أن دُحَيْماً وأبا حاتم قصدا بأنه كاتب وصاحب ديوان، وليس صاحب طلب للحديث، ولذا هو ضعيف في الحديث، فنجد أن دُحَيْماً أشار إلى أنه لم يكن صاحب حديث، ومرة قال :"ضعيف"، فهو يشير إلى أنه لا يعتمد عليه في الرواية فهو مجرد كاتب للأوزاعي، ولا يبعد رأي أبي حاتم عنه فقد بين أنه: "كان كاتب ديوان، لم يكن صاحب حديث"، وفي موضع آخر :"ليس بذاك القوي"، فهو قد وافق دُحَيْماً على ذلك، فهما يريان أن الكتابة صرفته عن طلب الحديث، وقد ضعفه جماعة ك كالبخاري، والنسائي، وأبو أحمد الحاكم، وهذه موافقة منهم لأصل النظرة لدُحَيْمٍ وأبي حاتم في رأيهم عن ابن أبي العِشْرِينَ، وهو عدم قبول روايته، وقد وثقه الأكثر، كأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة وذكر أنه من أصحاب الأوزاعي، والعجلي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال :"ربما أخطأ"، والدارقطني، وابن شاهين، وقال ابن حجر : "صدوق ربما".

فالراجح أنه ثقة فالأكثر على توثيقه فهو من ثقات المحدثين، فالظاهر أنه وإن كان كاتب لمراسلات الأوزاعي قد استفاد من الأوزاعي وحدث عنه على الصواب حتى أبو حاتم نفسه وثقه في موضع، وإن كان قال في موضع آخر : "ليس بذاك القوي"، بل عده بعض النقاد أوثق أصحاب الأوزاعي، قال هشام بن عمار : جلس يحيى بن أكثم ها هنا، و أشار إلى موضع

(٥٠) التاريخ الكبير(٤/٢٧٣)، الجرح والتعديل(٤/٣٩٦)، الضعفاء الكبير(٢/١٩٩)، المجروحين(١/٣٧٢)، الكامل في ضعفاء الرجال(٥/٩٣)، تهذيب الكمال(١٣/١٦)، تهذيب التهذيب(٤/٣٨٢)، تقريب التهذيب(ص٢٧١).

(٥١) الظاهر أن المقصود بأنه كان يكتب للأوزاعي مراسلاته فهو صاحب ديوانه ومراسلاته فالأوزاعي كان كثير المكاتبات.

(٥٢) الجرح والتعديل(٦/١١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

في مسجد دمشق، و عنده الناس، فقال : "من أوثق أصحاب الأوزاعي عندكم؟ فجعلوا يذكرون الوليد، وعمر بن عبد الواحد، و غيرهم، و أنا ساكت، فقال: ما تقول يا أبا الوليد؟ فقلت : أوثق أصحابه كاتبه عبد الحميد، فسكت"(٥٣).

١٦. يعقوب بن شيبة(ت٢٦٢)، قال عن أحمد بن محمد بن أيوب البغدادي، أبو جعفر الْوَرَّاق، المعروف بصاحب المغازي: "ليس من أصحاب الحديث ولا يعرفه أحد بالطلب، وإنما كان وَرَّاقًا(٥٤)، فذكر أنه نسخ كتاب المغازي الذي رواه إبراهيم بن سعد، عن بن إسحاق لبعض الْبَرَامِكَة(٥٥)، وأنه أمره أن يأتي إبراهيم فيصححها، فزعم أنه قرأها له"(٥٦).

كلام يعقوب بن شيبة لا يحتاج إلى تفسير في بيان مراده، فهو يقصد بأن أحمد بن محمد ليس من المشتغلين بالحديث، ولا يتقنه، فقد صرح بقوله: "لا يعرفه أحد بالطلب"، أي بطلب الحديث، ثم بين أنه مجرد ناسخ للكتب فقد كان وَرَّاقًا يشتغل بنسخ الكتب وقد نسخ كتاب المغازي ثم حدث به بعد ذلك، وليس له سماع ولم يحضر مجالس التحديث، وبناء على رأي يعقوب فإن أحاديثه لا تقبل، وقد وافقه على أصل رد حديثه جماعة من النقاد، قال يحيى بن معين: "لص كذاب، ما سمع هذه الكتب قط"، وقال إسحاق بن أبي إسرائيل: "أتيت أحمد بن محمد بن أيوب وأنا أريد أن أسمعها منه، يعني المغازي فقلت له: كيف أخذتها: سماعا، أو عرضا؟ قال: فقال لي: سمعتها، فاستحلفته فحلف لي، فسمعتها منه، ثم رأيت شيئا اطلعت منه فيه على سماعه فيما ادعى، فتركتها فلست أحدث عنه شيئا"، وقال بن أبي حاتم: "قيل لأبي: ثقة هو؟ قال: روى عن أبي بكر بن عياش أحاديث منكرة"، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"، وقال ابن عدي: "صالح

(٥٣) التاريخ الكبير(٤٥/٦)، الجرح والتعديل(١١/٦)، معرفة الثقات(٢٨٦/١)، الضعفاء والمتروكون(ص٧٢)، الثقات(٤٠٠/٨)، سؤالات الحاكم للدارقطني(ص٢٤١)، تاريخ أسماء الثقات(١٦٠)، تهذيب الكمال(٤٢١/١٦)، تهذيب التهذيب(٢١٣/٦)، تقريب التهذيب(ص٣٣٣)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله(٣٨٩/٢).

(٥٤) في تاج العروس، لزَّبيدي (٤٦٠/٢٦): "في الصحاح: رجل وراق، وهو الذي يورق ويكتب، وحرفته الوراقة بالكسر".

(٥٥) كانوا في الأصل مَجوسًا ثم دخلوا الإسلام، وهُم ينتسبون إلى جدهم الأكبر بَرْمَك، الذي كَانَ سادنًا في أحد معابد المجوس، وتبعه في ذلك بنوه من بعده، وقد أسلم من ذريّته من أسلم، وهُم من الذين تزعَّموا الحراك العباسي في خراسان، حيث، واستمروا في الرياسة والسؤدد إلى أن نكب الرشيد الْبَرَامِكَة فقبض عليهم، وقتل من قتل وسجن من سجن منهم. أنظر بتصرف، تاريخ الطبري، الطبري(٢٣٠/٨)، الأعلام، الزركلي(١٤٤/٨).

(٥٦) تاريخ بغداد(٦٢/٦).

الحديث، ليس بمتروك".

وخالفهم آخرون، قال عثمان بن سعيد الدارمي: "كان أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، يحسنان القول فيه، وسمع علي منه "المغازي" وكان يحيى بن معين يحمل عليه"، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سمعت أبي وسئل عن كامل بن طلحة، وأحمد بن محمد بن أيوب، فقال: ما أعلم أحدا يدفعهما بحجة"، وسئل عنه علي بن المديني وأحمد بن حنبل فلم يعرفاه، وقالا: "يسأل عنه، فإن كان لا بأس به حمل عنه"، وقال إبراهيم الحربي: "كان وَرَّاقًا للفضل بن الربيع، ثقة، لو قيل له: اكذب، ما أحسن أن يكذب"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن حجر: "صدوق كانت فيه غفلة لم يدفع بحجة"(٥٧).

والأقرب أنه صدوق محتج به في الرواية، وعلى فرض أنه ضعيف، أو مردود الرواية، ففي نهاية المطاف هو من المشتغلين بالحديث وخاصة في المغازي، فلا يظهر أن قول يعقوب بن شيبة دقيق في وصفه بأنه لا يعرفه أحد بالطلب، وأما ظاهر قول أحمد بن حنبل وعلي بن المديني فقد يكونا سئل عنه قبل أن يعرفاه فأنكرا معرفتهما به ثم بعد أن اطلاعا على مروياته حسّنا القول فيه.

المبحث الثاني: إطلاق الناقد على من يرى ضعفه.

يطلق علماء الجرح والتعديل هذا المصطلح وقصدهم بذلك بيان الراوي الضعيف في الحديث ضعفا يصح حديثه بمتابع، وعلى الكذاب شديد الضعف، ويتبين ذلك من سياق كلامه، أو من كلام بقية نقاد الحديث:

ويمكن أن يقسم إلى مطالب:

(٥٧) سؤالات ابن الجنيد لابن عين(ص٤٨٣)، الجرح والتعديل(٢/٧٠)، الثقات(٨/١٢)، الكامل في ضعفاء الرجال(١/٢٨٦)، تهذيب الكمال(١/٤٣٢)، إكمال تهذيب الكمال(١/١١١)، تهذيب التهذيب(١/٧٠)، تقريب التهذيب(ص٨٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

المطلب الأول: إطلاق الناقد على من كان شديد الضعف فلا يتقوى حديثه بمتابع:

١. عبد الله بن المبارك(ت١٨١)، قال عن جَلْدِ بن أيوب: "أهل البصرة يضعفون جَلْدَ بن أيوب، ويقولون ليس بصاحب حديث"، يعني روايته عن أنس قصة الحيض(٥٨).

قال ابن المبارك: "شيخ ضعيف، يضعفه أهل البصرة"، وقال أبو معمر: "ما سمعت ابن المبارك ذكر أحدا بسوء إلا يوم ذكر الجَلْدَ بن أيوب، فقال: إيش الجَلْد؟ وما الجَلْد؟ ومن الجَلْد؟ وقال صدقة: "كان ابن عيينة يقول جَلْد وما جَلْد؟ ومَنْ جَلْد؟ وما كَانَ جَلْد؟ وقال حماد بن زيد: "ما كان جَلْد بن أيوب يسوى في الحديث طلية أو طليتين"، وقال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يذكر جَلْد فقال: ليس يسوى حديثه شيئا، قلت له: الجَلْد بن أيوب ضعيف الحديث؟ قال: نعم ضعيف"، وقال يحيى بن معين، والنسائي: "ضعيف"، وقال على بن الحسن: "سمعت أخي يقول: ومما يوضح هذا ترك شعبة، ويحيى بن سعيد، وابن مهدي، ومعاذ بن معاذ، وغيرهم الرواية عنه"، وقال الدارقطني: "متروك"(٥٩).

والراجح أنه شديد الضعف متروك الحديث كما هو ظاهر من كلام النقاد.

٢. أبو بكر بن عياش(ت١٩٤)، قال عن وهب بن وهب بن كثير، أبو البَخْتَرِيّ الأسدي القاضي: "لم يكن صاحب حديث، كان كذابا"(٦٠).

نجد في هذا النص أن أبا بكر بن عياش وصف وهب بن وهب بأنه لم يكن صاحب حديث ولا مشتغلا به، ولكنه كان يحدث بحديث كذب يختلقه وينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فهو قد اتصف بأمرين:

أ. لم يطلب علم الحديث ولا يعرف بذلك.

ب. يكذب صراحة في الحديث وينسبه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

(٥٨) الضعفاء الكبير(٢٠٤/١).

(٥٩) التاريخ الكبير(٨٦/٣)، الضعفاء الكبير(٢٠٤/١)، الجرح والتعديل(٥٤٨/٢)، الضعفاء والمتروكون للنسائي(ص٢٨)، الكامل في ضعفاء الرجال(٤٣٥/٢)، الضعفاء والمتروكون للدار قطني(٢٦١/١).

(٦٠) تاريخ دمشق، ابن عساكر(٤١٤/٦٣).

جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

وقد وصـــفه بالكذب أكثر النقاد، قال علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإســـحاق بن راهوية، وأبو حاتم، والجوزجاني، والفلاس، والســـاجي، والدارقطني:" كذاب"، وزاد ابن معين :"خبيث"، وقال أحمد مرة :"أكذب الناس"، وقال البخاري :"سكتوا عنه، كان وكيع يرميه بالكذب"، وقال النسائي :"متروك الحديث"، وقال ابن حبان: "كان ممن يضع الحديث على الثقات ،كان إذا جنه الليل سـهر عامة ليله يتذكر الحديث ويضـعه ثم يكتبه ويحدث به، لا تجوز الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب"(٦١).

٣. يحيى بن معين(ت٢٣٣)، قال عن إسماعيل بن أبي أويس: "ليس بصاحب حديث"(٦٢).

الظاهر أنه قصد الضعف الشديد فحين النظر إلى أقوال يحيى مجتمعة يتضح ذلك، فقد قال: "ضعيف، أضعف الناس، لا يحل لمسلم ان يحدث عنه بشيء"، وفي رواية: "ليس بذاك"، قال المزي تفسيرا لكلام ابن معين: "يعني أنه لا يحســن الْحَدِيث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ من غير كتابه"، وقال في موضــع: "يَسْــوَى فِلْسَــيْنِ"، وفي موضع: "صدوق، ضعيف العقل، ليس بذلك"، وقال في موضع: "مخلط يكذب لَيْسَ بِشَيْء"، وقال في موضع: "لا بأس به"، وفي موضـع: "صـدوق ليس بحجة"، فالظاهر من مجموع أقواله الحكم عليه بالضـعف الشـديد فهو يرى أنه يخطئ أخطأ تحير الناظر فيها هل هو كذاب أم مغفل غفلة شـديدة تجعله يروي فيخطئ أخطاء فاحشـة فيتهم بالكذب، فابن معين ســيء الرأي فيه، وقال أبو حاتم: "محله الصــدق، وكان مغفلا"، وقال في موضــع: "كان من الثقات"، وقال النسائي: "ضعيف"، وقال أبو القاسم اللالكائي: "بالغ النَّسَائي فِي الكلام عليه، إِلى أن يؤدي إِلَى تركه، ولعله بان لَهُ ما لم يبن لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضــعيف"، قال ســلمة بن شــبيب: "سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضــع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شــيء فيما بينهم"، وقال أحمد بن حنبل: "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وخرج له البخاري في الصحيح ولكن

(٦١) التاريخ الكبير(١٧٠/٨)، الجرح والتعديل(٢٥/٩)، الضعفاء والمتروكون للنسائي(ص١٠٤)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني(١٣٥/٣)، المجروحين(٧٤/٣)، الكامل في ضعفاء الرجال(٣٣٣/٨)، تاريخ بغداد(٦٢٥/١٥)، سير أعلام النبلاء(٣٧٤/٩)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدار قطني(٧٠١/٢).

(٦٢) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى لابن عبد البر(٤٢٨/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

لعله توبع ولم يتفرد، أو أن البخاري تجنب إخراج أحاديثه التي أخطأ فيها، وقال ابن حجر: "صـــدوق أخطأ في أحاديث من حفظه"(٦٣)، والراجح أنه صـدوق يخطئ، فقد ثقة أقوام كبار وضـعفه مثلهم، والتوسـط في حاله أن يكون صدوقا، ولعل البخاري انتقى من أحاديثه التي رواها على الصواب، وأما قول سلمة بن شبيب فيحتاج إلى تثبت إذ كيف يوثقه النقاد وهو يصرح بأنه يضع الحديث.

٤. يحيى بن معين(ت٢٣٣)، قال الدوري عن ابن معين في محمد بن القاسم الأسدي: "وذكر محمد بن القاسم الأسدي فلم يرضه، قال أبو الفضل: ومذهب يحيى عندي في محمد بن القاسم أن محمد بن القاسم رجل لم يكن من أصحاب الحديث، ولم يكن له تيقظ أصحاب الحديث"(٦٤).

قصد الدوري في توصيف رأي يحيى بن معين في هذا النص أن محمد بن القاسم شديد الضعف، منكر الرواية، فقد عبر عنه الدوري بأن يحيى لم يرضـــه، ووصـــفه في نهاية النص بالغفلة وقلة النباهة في الرواية فقال :"ولم يكن له تيقظ أصـــحاب الحديث"، وهذا يدل على أنه يضعفه ويرد روايته، وقد عبر عنه في موضع آخر بقوله :"ليس بشيء، كان يكذب، قد سمعت منه"، وله رأي آخر عنه فقد وثقه في موضع آخر، فقال: "ثقة قد كتبت عنه"، وهذا مشهور عن يحيى أن يُنقل عنه في الراوي أكثر من قول أحيانا، ووافقه على الرأي الأول كثير من النقاد كأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي داود، وأبي حاتم، والنســائي، والعقيلي، وابن حبان، والدارقطني، وابن عدي، وقال ابن حجر: "كذبوه".

ووثقه العجلي، فقال :""كان شيخا صدوقا عثمانيا"، وقال أبو زرعة: "شيخ"(٦٥).

والراجح أنه من أهل الرواية ولكنه شديد الضعف منكر الحديث.

---

(٦٣) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز(٦٥/١)، الجرح والتعديل(١٨١/٢)، الضعفاء الكبير(٨٧/١)، الثقات(٩٩/٨)، الكامل في ضعفاء الرجال(٥٢٥/١)، سؤالات البرقاني للدارقطني(ص٤٧)، التعديل والتجريح(٣٧٠/١)، تهذيب الكمال(١٢٩/٣)، تهذيب التهذيب(٣١٢/١)، تقريب التهذيب(ص١٠٨).

(٦٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري(٤٨/٤).

(٦٥) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز(٥٠/١)، سؤالات ابن الجنيد(ص٤٠٠)، العلل ومعرفة الرجال(٩٧/١)، الجرح والتعديل(٦٥/٨)، معرفة الثقات(٢٥٠/٢)، الضعفاء الكبير(١٢٦/٤)، المجروحين(٢٨٨/٢)، الكامل في ضعفاء الرجال(٤٩١/٧)، الضعفاء والمتروكون(ص١٣٠)، تهذيب الكمال(٣٠٣/٢٦)، إكمال تهذيب الكمال(٣١٦/١٠)، تهذيب التهذيب(٤٠٧/٩)، تقريب التهذيب(٥٠٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

٥. عبد الرحمن بن يونس المصري(ت٣٤٧)، قال عن إسحاق بن وهب بن عبد الله الطُّهُرْمُسِي: "روى عن ابن وهب أحاديث، كان ابن وهب أتقى لله من أن يحدّث بها، وأحسبه وهم فيها؛ لأنه لم يكن من أصحاب الحديث، وكان– أيضا– يحدّث حفظا(٦٦).

الظاهر أنه قصد بأن إسحاق بن وهب بأنه شديد الضعف منكر الرواية، وذلك أنه وصف أخطأه في روايته عن ابن وهب بالأخطاء الفاحشة لأنه نزه عبد الله بن وهب من أن يحدث بها وبين أنه يمنعه تقاه وصلاحه من التحديث بها وذلك لشدة نكارتها وبطلانها، فيحّمل الخطأ والنكارة إسحاق بن وهب فهو من حدث بها.

ووافقه بقية النقاد في بيان شدة ضعفه ونكارة ووهاء روايته، كابن حبان، حيث قال: "يضع الحديث صراحًا، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه"، وقال ابن عدي حيث بعد سوق مروياته: "وهذه الأحاديث بواطيل"، وقال الدارقطني: "كذاب متروك يحدث بالأباطيل"، وقال الحاكم:"ساقط الحديث"، وقال أبو نعيم: "لا شيء"(٦٧).

وهو متروك كما تقدم.

المطلب الثاني: إطلاق الناقد على من كان ضعفه يسير:

٦. يحيى بن معين(ت٢٣٣) قال عن بكر بن خُنَيْس الكوفي العابد: "ليس به بأس، ولم يكن صاحب حديث"(٦٨).

قال يحيى بن معين في موضع آخر:" صالح، لا بأس به، إلا إنه يروي عن ضعفاء، ويكتب من حديثه الرقاق"، وقال أيضا :"ليس بشيء"، وقال :"ضعيف".

إذا جمعنا أقوال ابن معين يتضح لنا أنه قصد ضعف الراوي فقد نُقل عن ابن معين مجموعة من الأقوال تدل على ذلك، فلا يقبل إلا في الرقاق، فيحمل قوله: "ليس به بأس"، على أنه عدل في نفسه وإنما أُتي من مروياته المنكرة، ووافقه على الضعف أكثر النقاد، قال محمد بن المثنى: "ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدثا عن بكر بن خُنَيْس شيئا قط"، وقال أبو حاتم: "سألت علي بن المديني عن بكر بن خُنَيْس فقال: للحديث رجال"، وقال ابن عمار الموصلي: "ليس بمتروك، وهو شيخ

(٦٦) تاريخ ابن يونس المصري(١/٤٠).

(٦٧) المجروحين(١/١٣٩)، الكامل في ضعفاء الرجال(١/٥٦٠)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني(ص٢٥٨)، سؤالات السجزي للحاكم(ص١٣٤)، الضعفاء لأبي نعيم(ص٦١).

(٦٨) إكمال تهذيب الكمال(٣/١٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

صاحب غزو"، وقال أحمد بن صالح المصري، وعبد الرحمن بن خراش، والدارقطني: "متروك"، وقال عمرو بن علي، والنسائي: "ضعيف"، وقال الجوزجاني :"كان يروي كل منكر عن كل منكر"، وقال أبو داود: "ليس بشيء"، وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي وسئل عنه؟ فقال: "كان رجلا صالحا غِرا[٦٩] وليس هو بقوي الحديث، قلت هو متروك الحديث؟ قال لا يبلغ به الترك"، وقال ابن حبان: "يروي عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة يسبق إلى القلب أنه المعتمد لها"، وقال ابن عدي: "ممن يكتب حديثه، ويحدث بأحاديث مناكير عن قوم لا بأس بهم، وهو في نفسه رجل صالح إلا أن الصالحين، يشبه عليهم الحديث، وربما حدثوا بالتوهم، وحديثه في جملة حديث الضعفاء، وليس ممن يحتج بحدثه".

وخالفهم العجلي فقال :"ثقة"، وقال ابن حجر: "صدوق له أغلاط أفرط فيه ابن حبان"[٧٠]، وبناء على ما تقدم إذا تأملنا أقوال النقاد نجد أنهم ضعفوا حديثه، إلا العجلي، وبعضهم حاول بيان سبب الضعف وذلك على النحو التالي:

أولا: يحيى بن معين، وهو من أطلق عليه أنه لم يكن صاحب حديث فيرى ضعفه وتقدم بيان قوله.

ثانيا: أشار بعض النقاد إلى أنه شغله أمر آخر عن الحديث فهذا ابن عمار يقول: " شيخ صاحب غزو"، ووصفه أبو حاتم، وابن عدي بالصلاح والغفلة، وبناء على ما تقدم فهو ضعيف، ويتجنب ما روى من منكرات.

٧. يحيى بن معين(ت٢٣٣)، قال عن إبراهيم بن عيينة: "كان مسلماً صدوقاً، لم يكن من أصحاب الحديث"[٧١].

الظاهر أن ابن معين قصد الثناء على عدالته لا ضبطه فهو يرى أنه مسلم صدوق، ولكنه لم يكن من أصحاب الحديث وطلابه، وقد قال عنه في موضع آخر: "صدوق"، وهذه العبارة لا تخرج عن المعنى الذي تقدم فالأقرب أنه أراد ضعف إبراهيم، وقد ضعفه أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، والنسائي.

وقواه آخرون، قال العجلي: "صدوق"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو داود في بني عيينة: "كلهم صالح"، وقال

---

(٦٩) في تهذيب اللغة(١٦/٨): " يُقالُ: عَن الإنسانِ الغِرِّ: غَرِرْت يَا رَجُلُ، تَغِرُّ غَرارةً، وَمن الغَارِّ وَهُوَ الغَافِلُ،... فالغِرُّ: الَّذِي لَا يَفْطُنُ للشَّرِّ. ويَغْفُلُ عَنْهُ".

(٧٠) الجرح والتعديل(٣٨٤/٢)، الضعفاء الكبير(١٤٨/١)، أحوال الرجال(ص١٨١)، معرفة الثقات(٨٤/١)، الضعفاء والمتروكون(ص٢٤)، المجروحين(١٩٥/١)، الكامل في ضعفاء الرجال(١٩٨/٢)، تهذيب الكمال(٢١٠/٤)، تهذيب التهذيب(٤٨١/١)، تقريب التهذيب(ص١٢٦).

(٧١) سؤالات ابن الجنيد(ص٣٣٢).

ابن حجر: "صدوق يهم"(٧٢)، وهو ضعيف لما تقدم، وأين كان الراجح في أمره فمقصد ابن معين من عبارته المتقدمة هو الحكم عليه بالضعف في الحديث والثناء على عدالته ودينه، ووافقه على ضعفه أقوام وخالفه آخرون، والأقرب ضعفه فقد ضعفه كبار النقاد وأما قول أبي داود: صالح فلا تدل على التوثيق ففيها جرح خفيف، وأما قول العجلي المتقدم فهو واسع الخطو في التوثيق، وقد يكون قصد الثناء على عدالته وأي كان فلا يوزى قوله بقول أحمد، وابن معين، وأبي حاتم، وكذا ذكر ابن حبان في "الثقات"، فقد تقدم شرطه أن هذا على قاعدته المعروفة كما قال: "فمن لم يعلم بجرح فَهُوَ عدل إِذا لم يبين ضِدّه إِذْ لم يُكَلف النَّاس من النَّاس معرفَة مَا غَابَ عَنْهُم وَإِنَّمَا كلفوا الحكم بِالظَّاهِرِ من الْأَشْيَاء غير المغيب عَنْهُم"(٧٣).

٨. **يحيى بن معين(ت٢٣٣)، قال عن عبد الله بن رجاء بن عمر، أبي عمرو الغُدانِيّ، البصري "ليس من أصحاب الحديث"**(٧٤).

الظاهر أن ابن معين وصفه بذلك لضعفه عنده وكثرة تصحيفه، فحين نتأمل أقواله سنجد أنه أثنى على عدالته وصدقه ثم بين أنه كثير التصحيف ومن كثر تصحيفه حري به أن يكون ضعيفا وإن كان عدلا، قال يحيى بن معين في موضع آخر: "كان شيخا صدوقا، لا بأس به"، وقال في موضع: "كثير التصحيف، وليس به بأس"، وضعف الفلاس حفظه وأثنى على عدالته فقال: "صدوق، وهو كثير الغلط والتصحيف، ليس بحجة". ووصفه علي بن المديني بالعدالة فقال: "اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين: أبي عمر الحوْضِيّ، وعبد الله بن رجاء".

وحسن أمره آخرون، فقد وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، والنسائي، ، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن حجر: "صدوق يهم قليلا"(٧٥).

والتوسط فيه أنه صدوق يصحف كثيرا فحديثه مقبول إلا ما ثبت تصحيفه فيه.

---

(٧٢) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز(٨٢/١)، العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل رواية الْمَرْوَذِيّ(ص١٢٢)، الجرح والتعديل(١١٩/٢)، معرفة الثقات(٢٠٣/١)، الثقات(٦٠/٨)، تهذيب الكمال(١٦٣/٢)، تهذيب التهذيب(١٥٠/١)، تقريب التهذيب(ص٩٢).

(٧٣) الثقات(١٢/١).

(٧٤) تهذيب التهذيب(٢١٠/٥).

(٧٥) تاريخ ابن معين رواية الدارمي(١٨١/١)، الجرح والتعديل(٥٥/٥)، معرفة الثقات(٢٨/٢)، المعرفة والتاريخ، الفسوي(٣٧٥/٣)، الثقات(٢٣٩/٨)، تهذيب الكمال(٤٩٥/١٤)، تهذيب التهذيب(٢١٠/٥)، تقريب التهذيب(ص٣٠٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

٩. يحيى بن معين(ت٢٣٣)، قال عن إبراهيم بن أبي بكر بن عياش حين سئل عن والده أبي بكر بن عياش :"ليس به بأس، صدوق، وابنه يعني إبراهيم بن أبي بكر ليس هو من أصحاب الحديث"(٧٦).

الأقرب أن يحيى قصد بذلك ضعفه فإن سياق الكلام يدل على ذلك فقد سئل عن أبيه ولم يسأل عنه فوثق أباه ووصفه هو بأنه ليس من أصحاب الحديث، فهو يرى أنه ضعيف.

وحمل كلام يحيى بن معين على الضعف لأن هناك من النقاد من وثقه كأبي حاتم حيث قال: "صدوق"، وكذا ذكره ابن حبان في "الثقات"(٧٧)، فيبعد أن يكون قصده مثلا بأن الراوي لم يشتغل بالحديث ولا يعرف به، وذلك لوجود من وثقه فيصعب التباين الشديد بينهم حتى يقول أحدهم: صدوق ويقول الآخر: لا يعرف شيئا في الحديث، وكلاهما معروف بالتشدد في الحكم على الرجال(٧٨)، والراجح أنه صدوق.

١٠. يحيى بن معين(ت٢٣٣)، وأحمد بن حنبل(ت٢٤١)، تكلما عن مُحَاضِر بن المُوَرِّعِ الْهَمْدَانِيّ أبو المُوَرِّعِ، الكوفي قال ابن الجنيد :"سئل يحيى وأنا أسمع عن مُحَاضِر، فقال: "ما أدري، لم يكن صاحب حديث"، وقال أحمد بن حنبل: "سمعت منه أحاديث، لم يكن من أصحاب الحديث، كان مغفلا جدا"(٧٩).

يبدو أن يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل قصد بهذا الوصف ضعف الراوي والقدح في مروياته فقد أتبع أحمد كلامه بوصف الراوي بأن فيه غفلة شديدة، وقد وافقه على ذلك جماعة من النقاد، وضعفه آخرون دون تعليل لسبب الضعف، قال أبو حاتم :"ليس بالمتين، يكتب حديثه"، وقال أبو سعيد الحداد :"لا يحسن يصدق فكيف يحسن يكذب! كنا نوقفه على الخطأ في كتابه، فإذا بلغ ذلك الموضع أخطأ!"، وكلام أبي سعيد الحداد صريح في غفلته وعدم نباهته، وقد وثقه بعضهم، قال ابن سعد :" وكان ثقةً صدوقًا ممتنعًا بالحديث ثمّ حدّث بعد ذلك"، وقال أبو زرعة :"صدوق"، وقال النسائي :"ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن عدي: "قد روى عن الأعمش أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر في أحاديثه

(٧٦) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز(١/٨٢).

(٧٧) الجرح والتعديل(٢/٩٠)، الثقات(٨/٧٤)،

(٧٨) قال الذهبي في الموقظة(ص٨٣) : "فمنهم من نفسه حاد في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل". فالحاد فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش، وغيرهم".

(٧٩) سؤالات ابن الجنيد(ص٤٨٤)، الجرح والتعديل(٨/٤٣٧).

حديثا منكرا فأذكره إذا روى عنه ثقة"، وقال ابن قانع: "كوفي ثقة"، وقال مسلمة: "ثقة مشهور"، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"(٨٠).

والقصد هنا أن يحي بن معين، وأحمد بن حنبل أرادا بيان ضعف الراوي، وقد وافقهم قوم وخالفهم آخرون، ولعل من وثقه يحمل على عدالته لا ضبطه، أما إشارة ابن عدي إلى إتقان مروياته عن الأعمش فيقابله قول أحمد بعد أن وصفه بأنه لم يكن من أصحاب الحديث وبين غفلته، أوضح سر معرفته لحديثه بأنه سمع منه ومن سمع منه يقدم على من نظر في مروياته، ثم إن هناك وجه آخر وهو التفاوت بين أحمد بن حنبل وابن عدي في ميزان أقوالهم في الجرح والتعديل فالإمام أحمد بن حنبل أثقل وزنا وأعلا كعبا من ابن عدي في النقد ومعرفة الأسانيد والطرق ومنزلة الرواة، وفي كل خير.

كما أن من ضعفه فسر سبب الضعف وهو الغفلة وعدم النباهة فهو جرح مفسر.

١١. محمد بن عبد الله بن نمير(ت٢٣٤)، قال عن عاصم بن علي بن عاصم: "يصدق، وليس بصاحب حديث"(٨١).

يحتمل أن ابن نمير قصد به الثناء على عدالته، وبيان ضعفه في الرواية فهو يقول: يصدق فهو لا يتعمد الكذب ثم أردف كلامه بقوله: وليس بصاحب حديث فتحمل على أنه لا يضبط مروياته وإن اشتغل بالحديث، وقد وافقه على ضعفه يحي بن معين في المشهور عنه، فقال :" ليس بشيء"، وقال في موضع: "كذاب بن كذاب"، وكذا ضعفه النسائي، وذكره أبو العرب القيرواني، وأبو جعفر العقيلي، والبلخي في جملة الضعفاء، وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي في كتاب "الصلة": "ضعيف كثير المناكير"، ووثقه الأكثرون، قال ابن سعد : "كان ثقة، وليس بالمعروف بالحديث، ويكثر الخطأ فيما حدّث به"، وقال عُبَيد الله بْن مُحَمد الفقيه أو غيره: "قلت ليحيى بْن مَعِين: أَحْمَد الله يا أبا زَكَرِيَّا لقد أصبحت سيد الناس، قَال لي: اسكت ويحك أصبح سيد الناس عاصم بْن علي بْن عاصم، فِي مجلسه ثلاثون ألف رجل"، وقال أحمد بن حنبل: "عرض عليّ حَدِيثه فَرَأَيْت حَدِيثا صَحِيحا" وقال في موضع: "حَدِيثه حَدِيث مقارب، حَدِيث أهل الصدْق، مَا أقل الْخَطَأ فِيهِ، وقال العجلي: "ثقة"، وقال أبو حاتم: "صدوق"، وقال ابن حجر: "صدوق ربما وهم"(٨٢).

---

(٨٠) سؤالات ابن الجنيد(ص٤٨٤)،الجرح والتعديل(٤٣٧/٨)، الثقات(٥١٣/٧)، الكامل في ضعفاء الرجال(١٩٣/٨)، تهذيب الكمال(٢٦١/٢٧)، إكمال تهذيب الكمال(٩٠/١١)، تهذيب التهذيب(٥١/١٠)، تقريب التهذيب(ص٥٢١).

(٨١) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز(٢٢٦/٢).

(٨٢) الطبقات الكبرى(٣١٨/٩)، سؤالات ابن الجنيد(ص٣٨٣)، العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله(٥٢٤/١)، سؤالات

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

والخلاف ظاهر فيه هل هو مقبول الرواية أم لا؟ والراجح أنه مقبول الرواية صدوق إلا الأحاديث التي نص النقاد على نكارتها.

١٢. أحمد بن حنبل(ت٢٤١)، قال عن عمرو بن هاشم الجَنْبِيّ، أبي مالك: "كان صدوقا، لم يكن صاحب حديث"، وقال البخاري(ت٢٥٦): "صدوق، لم يكن صاحب حديث"(٨٣).

الظاهر أن أحمد بن حنبل، والبخاري قصدا بذلك عدالته ووصفه بالصدق ثم أتبع ذلك بنقده فوصفاه بأنه لم يكن صاحب حديث، وهذه العبارة في الأصل أنها جرح إلا إن دل دليل على صرفها عن ظاهرها سواء كان من كلام الناقد نفسه أو من رؤية بقية النقاد للراوي الموصوف بذلك وإذا نظرنا في أقوال النقاد سنجد أنها تجرحه ولا تقبل حديثه، فقد قال البخاري في موضع : "فيه نظر"، وقال مسلم :"ضعيف"، وقال أبو حاتم:" لين الحديث، يكتب حديثه"، وقال النسائي:" ليس بالقوي"، وقال ابن حبان:" كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات مالا يشبه حديثه الأثبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره"، وقال البخاري في موضع آخر: "مقارب الحديث"، وقال ابن عدي:" له أحاديث غرائب حسان، وإذا حدث عن ثقة فهو صالح الحديث، وإذا حدث عن ضعيف كان يكون فيه بعض الإنكار، وهو صدوق إن شاء الله"، وقال ابن حجر: "لين الحديث، أفرط فيه ابن حبان"(٨٤)، فالراجح ضعفه والله أعلم.

أحمد بن حنبل(ت٢٤١): فقد أشار إلى وصف يَحْيَى بْن سَعِيد بْن أبان بْن سَعِيد بن العاص الأموي بأنه ليس بصاحب حديث، قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل "ما كنت أظن عنده هذا الحديث الكثير، فإذا هم يزعمون إن عنده عن الأعمش حديثا كثيرا وعن غيره، وقد كتبنا عنه، وكان له أخ له قدر وعلم يقال له: عبد اللَّه بن سعيد، ولم يَثْبُتْ أمر يحيى فِي الحديث، كأنه يقول: "كان يصدق، وليس بصاحب حديث"(٨٥).

أبي داود للإمام أحمد(ص٣٢٢)، الجرح والتعديل(٣٤٨/٦)، معرفة الثقات(٩/٢)، الكامل في ضعفاء الرجال(٤٠٧/٦)، تهذيب الكمال(٥٠٨/١٣)، إكمال تهذيب الكمال(٢١٨/٤)، تهذيب التهذيب(٥١/٥)، تقريب التهذيب(٢٨٦).

(٨٣) العلل ومعرفة الرجال(٥٥/٣)، الكامل في ضعفاء الرجال(٢٤٤/٦).

(٨٤) التاريخ الكبير(٣٨١/٦)، الجرح والتعديل(٢٦٧/٦)، العلل الكبير، الترمذي(ص٣٩٥)، الضعفاء الكبير للعقيلي(٢٩٤/٢)، الكامل في ضعفاء الرجال(٢٤٤/٦)، تهذيب الكمال(٢٧٤/٢٢)، تهذيب التهذيب(١١٢/٨)، تقريب التهذيب(ص٤٢٧).

(٨٥) تهذيب الكمال(٣٢٠/٣١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

الظاهر أن أحمد قصد ضعفه، وذلك بدلالة السياق فقد قال: "ولم يَثْبُتْ أمر يحيى في الحديث"، وقال في موضع: " ليس به بأس، عنده عَن الأعمش غرائب"، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أحمد : " سُئِلَ عَن يحيى بن سعيد الْأَمَوِي فَقَالَ لم يكن لَهُ حَرَكَة فِي الحَدِيث"، فالظاهر أنه قصد جرحه"، وقد فسر مراد أحمد الأثرم بقوله: كأنه يقول: يصدق، وليس بصاحب حديث"، فهنا يزكي عدالته ويقدح في ضبطه.

وقد خالفه الأكثر فوثقوه، قال يحيى بن معين، وابن عمار الموصلي، وأبو داود، والدارقطني،: "ثقة"، وزاد أبو داود: لا بأس به"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال ابن حجر: "صدوق يغرب"(٨٦).

والراجح أنه ثقة.

١٣. زكريا بن يحيى الساجي(ت٣٠٧)، قال عن عبد الله بن المثنى بن عبد الله الأنصاري :"فيه ضعف لم يكن صاحب حديث، روى مناكير، وكان ابنه محمد صاحب حديث ورأي، من أهل الصدق"(٨٧).

يبدو أن الساجي قصد بذلك ضعف الراوي فإنه قال ذلك صريحا :"فيه ضعف"، ووافقه على ضعفه جماعة من النقاد، قال التَّبُوذَكِيُّ: "حدثنا عبد الله بن المثنى، ولم يكن في القريتين بعظيم، منكر الحديث"، وقال يحيى بن معين: "ليس بشيء"، وقال مرة :"ليس بثقة"، وقال أبو داود: "لا أخرج حديثه"، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال العقيلي: "لا يتابع على أكثر حديثه"، وقال الدارقطني :"ضعيف"، وقال الأزدي: "روى مناكير".

ووثقه آخرون، قال يحيى بن معين في موضع، وأبو زرعة، وأبو حاتم :"صالح"، زاد أبو حاتم :"شيخ"، وقال الترمذي، والعجلي، والدارقطني في موضع: "ثقة"، وزاد الدارقطني :"يحتج به"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "ربما أخطأ"، وذكره ابن خلفون في كتاب "الثقات"، وقال ابن حجر: "صدوق كثير الغلط"(٨٨).

---

(٨٦) تاريخ ابن معين رواية الدوري(٣/٢٧٠)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل(ص٣٦٨)، تهذيب الكمال(٣١/٣٢٠)، إكمال تهذيب الكمال(١٢/٣١٠)، تهذيب التهذيب(١١/٢١٤)، تقريب التهذيب(ص٥٩٠).

(٨٧) من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي(٨/١٦٣).

(٨٨) الجرح والتعديل(٥/١٧٧)، معرفة الثقات(٢/٥٧)، الضعفاء الكبير(٢/٣٠٤)، تهذيب الكمال(١٦/٢٥)، ميزان الاعتدال(٢/٤٩٩)، تاريخ الإسلام، الذهبي(٤/٦٧٢)، إكمال تهذيب الكمال(٨/١٦٢)، تهذيب التهذيب(٥/٣٨٧)، تقريب التهذيب(ص٣٢٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

وأي كان الصواب فالمقصود هنا بمصطلح :"لم يكن صاحب حديث"، حمله على معنى ضعف الراوي إذ يصعب حمله على معنى أنه ليس من أهل الحديث وطلابه، وذلك لسببين:

الأول: من أطلقه عبر ابتداء عنه على الضعف اليسير فقال :"فيه ضعف".

ثانيا: وثقه جماعة من النقاد المعتد برأيهم، فكيف يكون هذا التباين الكبير بين نقاد الحديث، أحدهما يقول: ليس من أصحاب التخصص والآخر يقول: ثقة، ونحوها من العبارات الدالة على أنه في حيز أهل الرواية، فلا يحمل كلام الساجي إلا على معنى ضعف الراوي، وهو الراجح فقد ضعفه كبار النقاد ولكن ضعفه يسير ولذا قال أبو حاتم وأبو زرعة: "صالح"، والظاهر أنه صالح للاعتبار يتقوى حديثه بالمتابعة، يدل على ذلك قول ابن حجر المتقدم: "صدوق، كثير الغلط".

١٤. زكريا بن يحيى الساجي(٣٠٧)، قال عن عبد الله بن هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتُوائي: "فيه ضعف، لم يكن صاحب حديث"[٨٩].

يظهر أن الساجي قصد بذلك ضعف عبد الله بن هشام، فقد قال: فيه ضعف، وقد حكم عليه أبو حاتم بشدة الضعف فقال :"متروك الحديث"، وهو كما قال أبو حاتم:" متروك"، وأما ذكر ابن حبان له في "الثقات"[٩٠]، فيحتمل أنه لم يقف على جرح فيه فذكره في الثقات، وهذا على قاعدته المعروفة كما قال: "فمن لم يعلم بجرح فَهُوَ عدل إِذا لم يبين ضِدّه إِذْ لم يُكَلف النَّاس من النَّاس معرفَة مَا غَابَ عَنْهُم وَإِنَّمَا كلفوا الحكم بِالظَّاهِرِ من الْأَشْيَاء غير المغيب عَنْهُم"[٩١].

١٥. علي بن عمر الدارقطني(ت٣٨٥)، قال عن أحمد بن عبد الجبار بن محمد بن العلاء العُطَارِدِيّ: "اختلف فيه شيوخنا، ولم يكن من أصحاب الحديث، وكان سماعه في كتب أبيه عبد الجبار بن محمد وأبوه ثقة"[٩٢].

كلام الدارقطني يدل على أنه ضعيف، ويحدث من كتب أبيه وقد سمعها منه فهو يحدث من مسموعاته عن أبيه، ويحتمل أن قوله: سماعه في كتب أبيه أي روايته لكتب أبيه ولو لم يسمعها، فهو يحدث عن أقوام لم يلقهم ولذا وصفه الدارقطني بأنه "لم يكن من أصحاب الحديث"، ثم نص على ثقة أبيه، ووصفه في موضع آخر بأنه لا بأس به ولعل هذا ثناء عليه في

(٨٩) لسان الميزان(٥/٣٠).
(٩٠) الجرح والتعديل(٥/١٩٣)، الثقات(٨/٣٤٧).
(٩١) الثقات(١/١٢).
(٩٢) سؤالات الحاكم(ص٨٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

عدالته كما أنه ليس في مروياته ما يستنكر، وضعفه جماعة لذلك، قال أبو حاتم: "ليس بالقوي"، وقال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه وأمسكت عن التحديث عنه لما تكلم الناس فيه"، وقال محمد بن عبد الله الحضرمي: "كان يكذب"، وقال ابن عدي: "رأيت أهل العراق مجمعين على ضعفه، وكان أحمد بن محمد بن سعيد لا يحدث عنه لضعفه، وذكر أن عنده عنه قِمَطْرا(٩٣)، على أنه لا يتورع أن يحدث عن كل أحد"، وقال :"ولا يعرف له حديث منكر رواه، وإنما ضعفوه لأنه لم يلق من يحدث عنهم"، وقال الحاكم: "ليس بالقوي عندهم، تركه أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد يعني ابن عقدة"، وقال الخليلي: "ليس في حديثه مناكير، لكنه روى عن القدماء فاتهموه لذلك"، وقال الخطيب البغدادي: "كان أبو كريب من الشيوخ الكبار الصادقين الأبرار، وأبو عبيدة السَّرِيُّ بن يحيى شيخ جليل أيضا ثقة من طبقة الْعُطَارِدِيِّ، وقد شهد له أحدهما بالسماع، والآخر بالعدالة، وذلك يفيد حسن حالته، وجواز روايته، إذ لم يثبت لغيرهما قول يوجب إسقاط حديثه، وإطراح خبره.

فأما قول الحضرمي في الْعُطَارِدِيِّ أنه كان يكذب، فهو قول مجمل يحتاج إلى كشف وبيان، فإن كان أراد به وضع الحديث، فذلك معدوم في حديث الْعُطَارِدِيِّ، وإن عنى أنه روى عمن لم يدركه فذلك أيضا باطل، لأن أبا كريب شهد له أنه سمع معه من يونس بن بكير، وثبت أيضا سماعه من أبي بكر بن عياش".

وقد وثقه آخرون، قال السَّرِيُّ بن يحيى: "ثقة"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال:" ربما خالف، لم أر في حديثه شيئا يجب أن يعدل به عن سبيل العدول إلى سنن المجروحين"، وقال ابن حجر:"ضعيف وسماعه للسيرة صحيح"(٩٤).

والظاهر أنه ضعيف ضعفا يسيرا فالأكثر على ذلك.

المبحث الثالث: إطلاق الناقد على من لا يعرف بالحديث سواء حدث من كتاب وجادة، أوحدث عن شيخ مباشرة، أو لا يعرف له رواية أصلا.

يطلق بعض علماء الجرح والتعديل مصطلح لم يكن صاحب حديث، ونحوه، على من ليس له عناية بالحديث وطلبه،

---

(٩٣) قال الجوهري في الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: "القِمَطْرُ والقِمَطْرَةُ: ما يُصان فيه الكتب. قال ابن السكيت لا يقال بالتشديد. وينشد: ليسَ بِعلمٍ ما يَعي القِمَطْرُ * ما العِلْمُ إلا ما وعاهُ الصَدرُ – والجمع قماطر".

(٩٤) الجرح والتعديل(٦٢/٢)، الثقات(٤٥/٨)، الكامل في ضعفاء الرجال(٣١٣/١)، سؤالات السهمي للدارقطني(ص١٥٧)، تاريخ بغداد(٤٣٤/٥)، تهذيب الكمال(٣٧٨/١)، إكمال تهذيب الكمال(٧٣/١)، تهذيب التهذيب(٥١/١)، تقريب التهذيب(ص٨١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

ولكن وجد كتبا فحدث وفيه ثلاثة مطالب وذلك النحو التالي:

المطلب الأول: لإطلاق الناقد على من لا يعرف بالحديث فحدث من كتاب وجادة:

١. سفيان بن عيينة، (ت١٩٨)، وأطلقه على جعفر بن محمد بن عباد بن جعفر المخزومي مكي، قال علي بن المديني: "سألت سفيان عن جعفر بن محمد بن عباد بن جعفر؟ وكان قدم اليمن فما رُوي عنه شيء، فقلت لسفيان: روى عنه معمر أحاديث يحيى بن سعيد فقال سفيان: إنما وجدنا ذاك كتبا، ولم يكن صاحب حديث، أنا أعرف به منهم، إنما جمع كتبا فذهب بها"(٩٥).

الظاهر من كلام ابن عيينة أنه يقصد بأن جعفر بن محمد ليس من المشتغلين في الحديث، وليس المقصود بأنه ضعيف فقط، يدل على ذلك بقية كلامه حيث قال: "أنا أعرف به منهم، إنما جمع كتبا فذهب بها"، يعني ليس عنده سماع من يحيى بن سعيد ولم يحضر مجالس تحديثه، إنما جمع كتبا من هنا وهناك وذهب يحدث منها، وهو بذلك عنده لا يحتج به، ومما يدل على هذا المعنى أن البخاري في "التاريخ الكبير"، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل"، لم يذكر فيه جرحا أو تعديلا، مجرد ذكر الاسم فقط، فهو دلالة على أنه لا يعرف بالحديث، ووافق ابن عيينة على ذلك ابن عدي فقال :"وجعفر بن محمد هذا كما قال ابن عيينة: لم يكن صاحب حديث، وليس من الرواة المشهورين بالحديث، وإنما له الشيء بعد الشيء من المقطوع ولم يمر بي عنه مسنده"، وضعفه النسائي فقد قال :"ليس بالقوي"، وتوثيق من وثقه كما أشار ابن عيينة أن من احتج به لا يعرفه كمعرفة ابن عيينة له، فقد نُقل أن أبا داود وثقه، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وهذا على قاعدته في ذكر من لم يعرف بجرح، قال ابن حبان في مقدمة الثقات:" فَمن لم يعلم بجرح فَهُوَ عدل إِذا لم يبين ضِدّه إِذْ لم يُكَلف النَّاس من النَّاس معرفَة مَا غَابَ عَنْهُم وَإِنَّمَا كلفوا الحكم بِالظَّاهِرِ من الْأَشْيَاء غير المغيب عَنْهُم"(٩٦).

---

(٩٥) الضعفاء الكبير(١/١٨٥).

(٩٦) التاريخ الكبير(٢/١٩٩)، الجرح والتعديل(٢/٤٨٧)، الثقات(١/١٢-٦/١٣٦)، الكامل في ضعفاء الرجال(٢/٣٧١)، تاريخ الإسلام للذهبي(٣/٨٣٣)، ديوان الضعفاء، الذهبي(ص٦٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

٢. أحمد بن حنبل(ت٢٤١)، قال أبو داود :"سألت أحمد عن بشر مرة أخرى؟ يقصد بشر بن شعيب بن أبي حمزة، الحمصي، فقال: كتبت عنه قدر سبعين حديثا، لم يكن صاحب حديث، ولكن كتب أبيه كانت عنده"(٩٧).

في هذا النص يرى أحمد بن حنبل أن بشر بن شعيب لم يكن مشتغلا بالحديث وإنما أخذ أحاديث والده شعيب بن أبي حمزة بعد وفاته فجلس يحدث بها فهو ليس بصاحب بصر في الحديث وأي كان الصواب هل سمعها من أبيه كما في القصة التي ستأتي أم لم يسمعها وإنما أخذها وجادة، فالقصد هنا بيان أن أحمد بن حنبل يرى أنه ليس من طلاب الحديث الذين لهم رحلة وطلب، ولكن والده من المحدثين فمات فأخذ كتبه فحدث منها وقراءها على الناس.

ووافقه على ذلك أبو حاتم، قال ابنه سئل أبي عنه؟ فقال: ذُكر لي أن أحمد بن حنبل قال له: سمعت من أبيك قال: لا، قال: فقرئ عليه وأنت حاضر، قال: لا. قال: فقرأت عليه قال: لا، قال فأجاز لك قال: نعم. قال: فكتب عنه على معنى الاعتبار ولم يحدث عنه"، قال الذهبي بعد ذكر القصة :"هكذا ليست بصحيحة، فإن أبا حاتم رواها بلا سماع من أحمد، بل قال: ذُكر لي أن أحمد سأله، وقد قال أبو زرعة الرازي: سماع بشر كسماع أبي اليمان، إنما كان إجازة، لكن عارض ذلك أبا اليمان، قال: سمعت من شعيب وقد احتضر يقول: من أراد أن يسمع هذه الكتب فليسمعها من ابني، فإنه قد سمعها مني".

وقال العلائي: "قال يحي بن معين: لم يسمع من أبيه شيئا، سألوه عنها يعني كتب أبيه فقال: لم أسمعها من أبي إنما أنا صاحب طب، فلم يزالوا به حتى حدثهم بها، وذكر غيره أن روايته عن أبيه إنما هي بالإجازة وقال أبو اليمان: سمعت شعيب بن أبي حمزة وقد احتضر من أراد أن يسمع هذه الكتب فليسمعها من ابني فإنه قد سمعها مني وهذا يرد القولين الأولين ويؤيد فعل البخاري رحمه الله".

وقال أبو اليمان الحكم بن نافع: "كان شعيب بْن أَبي حمزة عسرا فِي الحديث فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة، فقال: هذه كتبي قد صححتها، فمن أراد أن يأخذها، فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها، فإنه قد سمعها مني"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال:" كان متقناً، وبعض سماعه عن أبيه مناولة، سمع نسخة شعيب سماعاً"، وقال مغلطاي: "وفي كتاب «الزهرة»: روى عنه البخاري: في الاستقراض، والصلح

(٩٧) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل(ص٢٦٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

والملازمة..."، وقال ابن حجر: "ثقة"(٩٨).

والراجح أنه ثقة لما تقدم.

والشاهد من ذلك أن أحمد بن حنبل يرى أنه لم يسمع من أبيه ولم يكن ملازما على لطلب الحديث، ولما مات الأب أخذ هذه الكتب فحدث منها دون سماع، ومثله لا يقبل منه إذ لا يعرف بطلب حديث، والظاهر أن ما نفاه أحمد وبنى على هذا النفي أبو حاتم، ووافقهم يحيى بن معين خالفهم غيرهم فقصة أبي اليمان فصل في ذلك فقد أثبت له الأب عند موته سماعه منه ولذا نجد أن البخاري خرج له في الصحيح كما تقدم قول مغلطاي، ومعروف تشدد البخاري بقضية السماع.

المطلب الثاني: إطلاق الناقد على من لا يعرف بالحديث وقد حدث عن شيخ مباشرة:

١٦. أبو حاتم الرازي، محمد بن إدريس(ت٢٧٧)، أطلقه على سَّرِيّ بن مُصَرِّفٍ الكوفي، فقال. :"لم يكن صاحب حديث"(٩٩).

يحتمل أن المراد: أنه لا يعرف بالاشتغال بالحديث، وذلك لسببين:

أولا: لم أقف على قول لعلماء الجرح والتعديل الأوائل في بيان حاله سوى قول أبي حاتم، وهذه دلالة على أنه ليس من المشتغلين بالحديث المتخصصين به.

ثانيا: من تكلم فيه من علماء الجرح والتعديل المتأخرين وصفه بأنه لا يُعرف، وهذه دلالة على أنه مجهول دخيل على الرواية.

قال ابن حجر :"قال ابن القطان: لا يعرف، وله حديث في مسح القَذَال(١٠٠) في الوضوء، قلت: وسيأتي له في حفيده مصرف بن عمرو السري" ثم ذكره في الترجمة المشار إليها وقال :"مصرف بن عمرو بن السري بن مصرف بن عمرو بن كعب، عن أبيه، عن جده، يبلغ به عمرو بن كعب قال: ((**رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم**

(٩٨) الجرح والتعديل(٣٥٩/٢)، الثقات(١٤١/٨)، تهذيب الكمال(١٢٦/٤)، ميزان الاعتدال(٣١٩/١)، إكمال تهذيب الكمال(٤٠٢/٢)، تهذيب التهذيب(٤٥٢/١)، تقريب التهذيب(ص١٢٣)، جامع التحصيل(ص١٤٩).

(٩٩) الجرح والتعديل(٢٨٤/٤).

(١٠٠) في تهذيب اللغة(٧٤/٩)، :" قال الليث: القَذَال: مؤخَّر الرَّأْس فَوق فأس القَفَا، والجميع القُذُل".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

يمسح لحيته وقفاه))[١٠١]، قال عبد الحق في الأحكام الكبرى: لا أعرفه بهذا الإسناد، وما كتبته حتى أسأل عنه، قال ابن القطان: "هو إسناد مجهول مَسْخٌ، ومُصَرِّف بن عمرو بن السَّرِيّ، بن وأبوه، وجده السَّرِيُّ لا يعرفون"[١٠٢].

١٧. أبو القاسم يحيى بن علي الحضرمي "ابن الطحان"(ت٤١٦)، قال عن عتيق بن محمد بن حمدان بن عبد الأعلى بن عيسى أبو بكر الصواف : "سمع؛ وكتب، ولم يكن من أصحاب الحديث رُوي عنه حديثا واحدا"[١٠٣].

لم أقف على ترجمته إلا في هذا الموضع.

الظاهر أنه قصـــد بأن عتيق بن محمد لم يتقن علم الحديث لا رواية ولا دراية، ولا يعرف به وإن كان سمع وكتب، فهذا لا يغير من حاله شيء، وكذا ليس له بصيرة بعلله ورجاله، وإن كان سمع وكتب ما سمعه من مرويات، وهو قليل الرواية ولذا عبر عنه بأنه سمع وكتب ورُوي عنه حديث واحد فقط.

المطلب الثالث: إطلاق الناقد على الراوي الذي لا يعرف له رواية أصلا.

أبو القاسم يحيى بن علي بن محمد بن إبراهيم الحضرمي المعروف بابن الطحان(٣١٦)، قال عن عبد الملك بن الفأفاء: " سمع، ولم يكن من أصحاب الحديث، كان أميًا إلا أنَّه حضر معنا عند غندر وثوابة وسمع منهما، وما علمته حدَّث"[١٠٤].

لم أقف على ترجمة له وظاهر الكلام يدل على أنه قصـــد بأنه لا ينســـب لعلم الحديث وإن كان سمع من غندر وثوبة فقد أشـــار إلى عدم معرفته بالحديث بقوله:"كان أميا وقوله: وما علمته حدث ولذا لا يعرف في الحديث.

المبحث الرابع: أن يكون قصد الناقد بأن الراوي ليس من علماء العلل ونقاد الحديث، وإن كان ثقة في نفسه.

---

(١٠١) أخرجه الطبراني في الكبير(١٨١/١٩)، وابن قانع في معجمه(٢٢١/٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة(٢٣٧٧/٥)، من طريق أحمد بن مُصَرِّفٍ، ثنا أبي: مُصَرِّف بن عمرو بن السَّرِيّ بن مُصَرِّف بن كعب بن عمرو، عن أبيه، عن جده، يبلغ به كعب بن عمرو، بنحوه، وإسناده ضعيف كما في المتن.

(١٠٢) لسان الميزان(١٣/٣)، (٤٢/٦).

(١٠٣) تاريخ علماء مصر لابن الطحان(ص٩١)، ذيل ميزان الاعتدال للعراقي(ص١٥٦)، لسان الميزان(١٢٩/٤).

(١٠٤) تاريخ علماء أهل مصر(ص٩٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

هناك جماعة من الرواة تكلم عليهم بعض النقاد فوصفهم بوصفين ظاهرهما التنافر، وهذا يجعلنا نلجئ إلى حمل كلامهم على أن المقصود بذلك أن روايتهم محتج بها ولكنه ليس من علماء العلل ونقاد الحديث، وليس له نظر في الجرح والتعديل، وممن أطلقه بهذا المعنى:

١. يحيى بن معين(ت٢٣٣)، قال عن أبي بكر الْأَعْيَن، محمد بن أبي عَتَّابِ: "ليس هو من أصحاب الحديث"(١٠٥).

بين المراد بذلك الخطيب البغدادي فقال: "عنى يحيى بذلك أنه لم يكن من الحفاظ لعلله، والنقاد لطرقه، مثل علي ابن المديني ونحوه، وأما الصدق والضبط لما سمعه فلم يكن مدفوعا عنه"، وقال: "كان ثقة"، ويدل على هذا المعنى قول أحمد بن حنبل حين مات أبو بكر الْأَعْيَن: "مات ولا يعرف إلا الحديث، لم يكن صاحب كلام، إنما كان يكتب الحديث"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن حجر: " صدوق"(١٠٦).

٢. يحيى بن معين، (ت٢٣٣)، قال عن محمد بن الزِّبْرِقَانِ:" أبو همام لم يكن صاحب حديث، ولكن لا بأس به"(١٠٧).

قصد يحيى بن معين أنه مقبول الرواية، ولكنه ليس من نقاد الحديث، ولا دراية له بعلم الجرح والتعديل:

الأول: اتباع ابن معين عبارته بقوله: لابأس به.

الثاني: قول أبي زرعة: "صالح وسط"، وذكر ابن حبان له في "الثقات"، ثم إتباع ذلك بقوله: "ربما أخطأ"، وأما قول البخاري: "معروف الحديث"، عبارة ظاهرها التعارض مع قول ابن معين وحقيقتها بيان أنه معروف عند المحدثين بالرواية لا نقد الرجال والجرح والتعديل، ولهذا تتابع النقاد على توثيقه، قال علي بن المديني، والدارقطني :"ثقة"، وقال أبو حاتم:" صالح الحديث صدوق"، وقال النسائي :"ليس به بأس""(١٠٨).

---

(١٠٥) تاريخ بغداد(٢/٥٧٤).

(١٠٦) الثقات(٩/٩٥)، تاريخ بغداد(٢/٥٧٤)، تاريخ دمشق، ابن عساكر(٥٢/٣٠٤)، تهذيب الكمال(٢٦/٧٩)، تهذيب التهذيب(٩/٣٣٤)، تقريب التهذيب(ص٤٩٥).

(١٠٧) تاريخ ابن معين رواية الدوري(٤/٢٦٨).

(١٠٨) التاريخ الكبير للبخاري(١/٨٧)، الجرح والتعديل(٧/٢٦٠)، الثقات(٧/٤٤١)، تهذيب الكمال(٢٥/٢٠٨)، تهذيب التهذيب(٩/١٦٦)، تقريب التهذيب(ص٤٧٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

٣. محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ ، (ت٢٣٤)، أطلقه على يحيى بن عبد الرحمن الْأَرْحَبِيّ الكوفي.

فقال :"لم يكن صاحب حديث، لا بأس به"(١٠٩).

قصد ابن نُمَيْرٍ أنه محتج به ولكنه ليس ناقدا ولا عارفا بطريقة التعليل وقبول الحديث ورده، وذلك الأمرين:

الأول: سياق كلام ابن نمير فقد قال: ليس بصحاب حديث ثم يتبعها بقوله: لا بأس به، إذن هو ليس مدفوع الرواية عنده، ولكنه ليس بالدرجة العالية بالحفظ والإتقان، فلا يكون لقوله معنى إلا أن يحمل على عدم معرفته بأحوال الرجال ونقد المرويات والبصيرة بها.

ثانيا: مقارنة قوله بأقوال بقية النقاد سنجد أنه منسجم معهم بهذا المعنى، فمنهم من ذكر أنه شيخ لا يروي المناكير، ومنهم من بين أنه صالح للاعتبار، ومنهم من جعله صدوقا، وهذا يدل على أنه مشتغل بالحديث، فهذا أبو حاتم يقول :"شيخ، لا أرى في حديثه انكارا يروي عن عبيدة بن الأسود أحاديث غرائب"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال :"ربما خالف"، وقال الدارقطني:" صالح يعتبر به"، وقال الذهبي: "صدوق"، وأخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه في سننهم، وقال مغلطاي:"خرج ابن حبان، وابن خزيمة، والطوسي، والدارمي، والحاكم حديثه في صحيحهم"(١١٠).

٤. أحمد بن حنبل، (ت٢٤١)، أطلقه على عبد الله بن الوليد العَدَنِيّ، قال حرب بن إسماعيل: قلت لأحمد بن حنبل: عبد اللَّه بن الوليد الْعَدَنِيُّ، كيف حديثه؟ قال: سمع من سفيان – وجعل يصحح سماعه – ولكن لم يكن صاحب حديث، وحديثه حديث صحيح، وكان ربما أخطأ في الأسماء، وقد كتبت عنه أنا كثيرا"(١١١).

قصد أنه محتج به ولكنه لا بصيرة له بالنقد ولا معرفة له بعلل الأحاديث، وذلك لأمرين:

الأول: إذا تأملنا قول أحمد: "لم يكن صاحب حديث"، ثم يتبع قوله عبارة: وحديثه حديث صحيح ثم أشار إلى أنه

---

(١٠٩) الجرح والتعديل(١٦٧/٩).

(١١٠) الجرح والتعديل(١٦٧/٩)، الثقات(٢٥٤/٩)، سؤالات البرقاني للدارقطني(ص٦٩)، تهذيب الكمال(٤٣٩/٣١)، الكاشف، الذهبي(٣٧٠/٢)، إكمال تهذيب الكمال(٣٤٣/١٢)، تقريب التهذيب(ص٥٩٣)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله(٧١٠/٢).

(١١١) الجرح والتعديل(١٨٨/٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

ربما أخطأ في أسماء الرواة، ووصفه بذلك يدل على أنه ليس على درجة عالية في الحفظ ولا حتى ضبط أسماء الرواة، ولعل هذا ما أشار إليه الأزدي بقوله: "يهم في الحديث"، فوهمه في أسماء الرواة، لأنه قال :"وهو سط"، وليس مردود الرواية، فأحاديثه مقبولة، ولكن لا بصيرة له بالعلل ونقد الرجال، ثم بين أحمد أنه أخذ عنه كثيرا.

الثاني: حين نستعرض أقوال النقاد نجد أكثرهم وثقه، فقد قال البخاري :"مقارب"،(١١٢) وقال أبو زرعة :"صدوق"، وقال العقيلي :"ثقة معروف"، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، وقال: "مستقيم الحديث"، وقال أبو أحمد بن عدي: "ما رأيت في حديثه شيئا منكرا فأذكره"، وقال الدارقطني :" ثقة مأمون"، وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"(١١٣)، وأما قول يحيى بن معين:" لا أعرفه، لم أكتب عنه شيئا"، فهذا طبيعي فلم يكتب عنه ما يبين له حاله، وأما قول أبي حاتم:" يكتب حديثه ولا يحتج به"، فتحمل على تشدده في الجرح(١١٤)، وقد خالف غيره ولكنه بالجملة أثبت له أنه مشتغل بالحديث وإن لم يرضه، فيكون الراجح أنه صدوق مقبول الرواية لكنه ليس من النقاد العارفين بطريقة التعليل.

٥. **أحمد بن حنبل(ت٢٤١)، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه في محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي" حدثنا محمد بن سلمة بحديث، فقال: عن بشر بن سعيد، فقلت له: إنما هو بُسْرِ بن سعيد، فقال لي: هكذا بشر بن سعيد مرتين، وأبا أن يرجع، قال أبي: لم يكن من أصحاب الحديث، ولم يكن به بأس، أراه رجلا صالحا وأثنى عليه خيرا"**(١١٥).

أقرب ما يمكن أن يحمل عليه قول أحمد بن حنبل أن المراد بقوله: لم يكن من أصحاب الحديث أي لم يكن من أهل النقد

---

(١١٢) الظاهر أن البخاري يقصد بذلك تقوية حال الراوي، قال الترمذي في حديث فيه سنده عبد الرحمن بن زياد الأفريقي. سنن الترمذي(٢٧٣/١):"ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث"، قال السخاوي. فتح المغيث(١٢٠/٢):" فانظر إلى قول الترمذي، إن قوله: مقارب الحديث، تقوية لأمره، وتفهمه ؛ فإنه من المهم الخافي الذي أوضحناه".

(١١٣) الجرح والتعديل(١٨٨/٥)، الثقات(٣٤٨/٨)، الكامل في ضعفاء الرجال(٤٠٧/٥)، تهذيب الكمال(٢٧١/١٦)، تهذيب التهذيب(٧٠/٦)، تقريب التهذيب(ص٣٢٨).

(١١٤) قال الذهبي في الموقظة(ص٨٣): " "فَمِنهم مَن نَفَسُهُ حادٌّ في الجَرْح، ومِنهم مَن هو معتدل، ومِنهم مَن هو متساهل". فالحادُّ فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم".

(١١٥) العلل ومعرفة الرجال (٧٧/٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

والنظر في الأسانيد ومعرفة علل الحديث، وإن كان مقبول الرواية، وقد أشار أحمد إلى صلاحه بقوله: "أراه رجلا صالحا"، ولكن أحمد يرى أن ما روى من الأحاديث مقبولا، يدل على ذلك ثلاثة أمور:

الأول: قوله في موضع آخر :"ليس بحديثه بأس" ، فأشار إلى قبول حديثه، وليس قبول لعدالته وشخصه فقط، وفي موضع آخر قال: "لا يكاد يقول في شيء من حديثه: حدثنا"، وقال: "شيخ صدوق".

الثانية: اختلاف أحمد معه حول خطأ في الإسناد في اسم راو فكأن أحمد يقول له : لا يوجد راو يروي بهذا الإسناد باسم بشر بن سعيد إنما هو بُسْرٍ وهو يصر على بشر ولا يلتفت إلى قول أحمد، وكأنه يقول هكذا تلقيتها بشر، وهذا يعني أنه لا بصيرة له بالرجال كأحمد فأحمد يعرف أنه لا يوجد راو في تلك الطبقة بهذا الاسم، ولكنها أخطأ لا تؤثر في قبول حديثه.

الثالث: توثيق النقاد لمحمد بن سلمة فقد قال ابن سعد: " كان صدوقا، ثقة إن شاء الله، وكان له فضل، ورواية، وفتوى"، وقد وثقه ابن المديني، والعجلي، والنسائي، وقال ابن أبي حاتم :"كان له فضل ورواية"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن حجر: "ثقة"(١١٦)، وهو ثقة فقد وثقه الأكثر.

٦. محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي(ت٢٤٢)، قال عن محمد بن بكر بن عثمان الْبُرْسَانِيّ : " لم يكن صاحب حديث، تركناه لم نسمع منه"(١١٧).

في هذا النص ابن عمار يصفه بأنه لم يكن صاحب حديث لذا ترك السماع منه، والظاهر أنه قصد بذلك لم يكن من الحفاظ الكبار في زمانه، والذين لهم معرفة بعلل الحديث ونقد الرجال، فعنده البديل الأفضل منه كيحيى بن سعيد القطان، يبين ذلك قول الخطيب البغدادي: "يعني إنه لم يكن كغيره من الحفاظ في وقته وهم: يحيي بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي وأشباههما"، وقد وثقه الأكثر، قال محمد بن سعد، ويحيى بن معين، وأبو داود، والعجلي، وابن قانع :"ثقة"، وقال أحمد بن حنبل :"صالح الحديث"، وقال أبو حاتم:" محله الصدق"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وضعفه آخرون، فقد ضعفه النسائي فقال :"ليس بالقوي"، وقال ابن حجر: "صدوق قد

---

(١١٦) الطبقات الكبرى(٤٨٥/٧)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني(ص١٦٨)، العلل ومعرفة الرجال (١٩٩/١)، الجرح والتعديل(٢٧٦/٧)، معرفة الثقات(٢٣٩/٢)، الثقات(٤٠/٩)، تهذيب الكمال(٢٩٠/٢٥)، تهذيب التهذيب(١٩٣/٩)، تقريب التهذيب(ص٤٨١).

(١١٧) تهذيب الكمال(٥٣٣/٢٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

يخطئ" [١١٨]، والراجح أنه ثقة.

المبحث الخامس: تشبيه الناقد للراوي في أخطائه بمن ليس مشتغلا بالحديث، ولا عارف به.

هناك بعض الرواة يخطئ أخطاء واضحة ويصحف تصحيفات جلية حتى من يراها يتصور أن الذي وقع بهذه الأخطاء ليس له علم ولا اطلع على الحديث النبوي، وقد وصُف راوي واحد.

يحيى بن معين(٢٣٣)، قال في رَبَاح بن زيد القرشي، مولاهم، الصنعاني:" كان رَبَاحُ بن زيد يصحف ويخطئ، كأنه لم يكن صاحب حديث، إلا أنه لا بأس به، رجل صدق"[١١٩].

فيحيى هنا يستغرب من بعض الأخطاء والتصحيفات التي تقع من رَبَاح بن زيد القرشي والتي يدركها المشتغل بعلم الحديث فيستكبر ذلك منه ويقول: كأنه لم يكن صاحب حديث، وهذا النص يفيد بأن يحيى يصفه بأنه صاحب حديث، ولكن الذي يرى أخطاءه يتصور عنه بأنه ليس كذلك، ثم أثنى عليه بعد ذلك كما هو ظاهر.

وأكثر النقاد على توثيقه، قال ابن المبارك: "حدثني رباح ورباح رباح"، وقال أبو حاتم، وأحمد بن صالح، والنسائي، والبزار:" ثقة"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ثم قال :"كان شيخا صالحا فاضلا، كان أحمد بن حنبل يقول: إني أحب رباحا، وأحب حديثه، وأحب ذكره، وهو من موالي مصعب"، وقال ابن حجر: "ثقة فاضل"[١٢٠].

المبحث السادس: إطلاق الناقد على من كان مقبول الرواية ثم اختلط.

١. صدقة بن الفضل المروزي(ت٢٢٣وقيل٢٢٦)، قال أبو القاسم البَلْخِيُّ: "ذكر السَّبَّاكُ[١٢١] أنه سمع صدقة، يقول: لم يكن عبد الرزاق صاحب حديث، أنا نظرت في كتابه فرأيت يحيى بن أبي كثير سمعت ابن عمر"[١٢٢].

الظاهر أن صدقة بن الفضل قال ذلك في عبد الرزاق بن همام الصنعاني لورود التصريح في سماع يحيى بن أبي كثير من ابن

---

(١١٨) الطبقات الكبرى(٢٩٦/٧)، الجرح والتعديل(٢١٢/٧)، معرفة الثقات(٢٣٢/٢)، الثقات(٣٨/٩)، تاريخ بغداد(٣٤٣/٢)، تهذيب الكمال(٥٣٠/٢٤)، ميزان الاعتدال(٣٩٢/٣)، تهذيب التهذيب(٧٨/٩)، تقريب التهذيب(ص٤٧٠).

(١١٩) سؤالات ابن الجنيد(ص٤٥٣).

(١٢٠) الجرح والتعديل(٤٩٠/٣)، الثقات(٢٤١/٨)، تهذيب الكمال(٤٤/٩)، إكمال تهذيب الكمال(٣٢٠/٤)، تهذيب التهذيب(٢٣٤/٣)، تقريب التهذيب(٢٥٠).

(١٢١) هو جعفر بن مهران السَّبَّاكُ، ذكره ابن حبان في "الثقات".(١٦١/٨).

(١٢٢) إكمال تهذيب الكمال(٢٦٧/٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

عمر فيحيى بن أبي كثير الطائي ثقة ثبت، لكنه يدلس، ويرسل(١٢٣)، ولم يسمع من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فكيف يكتب عبد الرزاق أن يحيى بن أبي كثير قال: سمعت ابن عمر، قال العلائي: "قال أبو حاتم، وأبو زرعة، والبخاري، وغيرهم: لم يدرك أحدا من الصحابة إلا أنس بن مالك فإنه رآه رؤية ولم يسمع منه"(١٢٤).

فصدقة يرى أن سماع يحيى بن أبي كثير من عبد الله بن عمر مستحيل والأمر كما قال، وهذا بديهي عند عامة المحدثين فحين يكتب عبد الرزاق رواية يحيى من ابن عمر على التصريح بالسماع فذلك يدل على ضعفه وعدم بصيرته بالأسانيد عنده، فهي سقطة لا تخرج من عالم بالحديث عارف بطرقه، ولعل ما وجده في كتاب عبد الرزاق إنما حصل بعد ما كبر وتغير في آخر عمره، فيحتمل أن عبد الرزاق بعد أن عمي واختلط في آخر عمره هناك من غير في كتابه وهو لا يشعر، وإلا عبد الرزاق في الأصل كما قال ابن حجر :"ثقة حافظ، عمي في آخر عمره فتغير"(١٢٥)، فصدقة بذلك يشير إلى اختلاطه.

قال البخاري :"ما حدث من كتابه فهو أصح"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر، وكان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه على تشيع فيه"، وقال النسائي: "فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة".

وهناك من ضعفه مطلقا، قال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال محمد بن عثمان البصري: "لما قدم العباس بن عبد العظيم من صنعاء من عند عبد الرزاق –وكان رحل إليه للحديث– أتيناه نسلم عليه فقال لنا ونحن جماعة عنده في البيت: ألست قد تَجَشَّمْت(١٢٦) الخروج إلى عبد الرزاق، فدخلت إليه، وأقمت عنده حتى سمعت منه ما أردت؟ والله الذي لا إله إلا هو إن عبد الرزاق كذاب ومحمد بن عمر الواقدي أصدق منه".

فالظاهر أن هذه الرحلة بعد ما كبر عبد الرزاق، واختلط، ويحمل كلام من جرحه على ذلك، ويحمل كلام من أثنى عليه إذا حدث من كتابه أن ذلك قبل أن يذهب بصره ويختلط أما بعد اختلاطه فترد روايته.

وعامة علماء الجرح والتعديل على توثيقه، فقد وثقه يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والعجلي،

---

(١٢٣) تقريب التهذيب(ص٥٩٦).

(١٢٤) جامع التحصيل، العلائي(ص٢٩٩).

(١٢٥) تقريب التهذيب(ص٣٥٤).

(١٢٦) في تهذيب اللغة(١٠/٢٩٠)، :"قال الليث: جَشِمْتُ الأمرَ أجشَمُهُ جَشْماً أَي تَكَلّفْتُه، وتَجَشَّمْتُهُ: مِثْلُه، وجشَّمَنِي فُلانٌ أمرا، وأجشَمَني أَي كلَّفني"، وقال ابن السّكيت: "تجشَّمْتُ الْأَمر إِذا رَكِبْتَ أَجْشَمَهُ، وتجشَّمتُه إِذا تكلَّفْتَه وتجشَّمتُ الأرضَ إِذا أخذتَ نَحْوهَا تُرِيدُها وتجشَّمْتُ الرملَ إِذا ركبتَ أعظمَهُ".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

ويعقوب بن شيبة، وأبو زرعة، وابن عدي، وغيرهم(١٢٧).

وهو ثقة لا شك فيه ولكن يحمل كلام من ضعفه على ما بعد الاختلاط.

٢. **يحيى بن معين(ت٢٣٣)، قال عن يزيد بن هارون بن زَاذَان، أبو خالد السلمي مولاهم الواسطي: "ليس من أصحاب الحديث؛ لأنه كان لا يميز ولا يبالي عمن روى"**(١٢٨).

يبدو أن ابن معين قصد ضعفه في الحديث في هذه المرحلة لأنه وصفه بأنه لا يميز ولا يبالي في روايته عن شيوخه سواء كان شيخه الذي يروي عنه كذابا أم غير ذلك، ويحتمل أن يحيى قال ذلك لما عمي فهي إشارة إلى اختلاطه، بحيث أن أحاديثه لا تشبه أحاديث أصحاب الحديث، وكأن الراوي لها ليس منهم لاختلاطه، لأن ابن معين قال في موضع آخر : "ثقة"، وقد أشار إلى الاختلاط ابن سعد فقال: "وكان قد أنكر"، وقال فيه زهير بن حرب: "كان يعاب على يزيد حين ذهب بصره ربما إذا سئل عن حديث لا يعرفه فيأمر جاريته فتحفظه من كتابه"، وقد أجاب عن قول زهير بن حرب الذهبي فقال :"ما بهذا الفعل بأس مع أمانة من يلقنه، ويزيد حجة بلا مثنوية"(١٢٩)، وكذا وثقه العجلي وابن حبان، وأشارا إلى مسألة العمى، قال العجلي :"كان قد عمي"، وقال ابن حبان :"قد كف في آخر عمره"، وقد ذكره سبط بن العجمي ممن اختلط.

وقد ضُعف في بعض شيوخه خاصة فقد ضعفه أحمد بن حنبل في روايته عن سعيد بن أبي عروبة، فقال: "سماع يزيد من ابن أبي عروبة ضعيف أخطأ في أحاديث"، ونسب الذهبي الخطأ إلى اختلاط سعيد بن أبي عروبة فقال :"إنما الضعف فيها من قبل سعيد بن أبي عروبة؛ لأنه سمع منه بعد التغير"، والظاهر أن الخطأ من يزيد لأن كلام أحمد صريح في تحميل الخطأ ليزيد لا لسعيد.

وأما قبل أن يصاب بالعمى فهو مجمع على ضبطه وإتقانه، وممن وثقه علي بن المديني، وأحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي

---

(١٢٧) التاريخ الكبير(١٣٠/٦)، الجرح والتعديل(٣٨/٦)، معرفة الثقات(٩٣/٢)، الضعفاء الكبير(١٠٧/٣)، الضعفاء والمتروكون للنسائي(٦٩)، الثقات(٤١٢/٨)، الكامل في ضعفاء الرجال(٥٣٨/٦)، إكمال تهذيب الكمال(٢٦٦/٨) تهذيب التهذيب(٣١٠/٦)، تقريب التهذيب(ص٥٩٦).

(١٢٨) تاريخ بغداد(٤٩٣/١٦).

(١٢٩) في تاج العروس(٣٠٥/٣٧): "حَلْفةٌ غَيْر ذَات مَثْنَوِيَّة: أَي غَيْر مُحَلَّلة".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

شـــيبة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم، وقال ابن حجر: "ثقة متقن عابد"(١٣٠)، والثناء عليه متواتر لم أقف على أحد جرحه.

٣. محمد بن عبد الله بن عمار الموصـلي(ت٢٤٢)، قال عن خلف بن خليفة بن صـاعد الأشـجعي، مولاهم، أبو أحمد "لا بأس به، ولم يكن صاحب حديث"(١٣١).

يحتمل أن ابن عمار يرى أنه لا بأس به في عدالته ولكن أخطأه في الحديث تدل على ضـــعفه واختلاطه، فقد اختلط وأصـابه الفالِجُ(١٣٢)، فحدث بمناكير حتى كأنه لم يطلب علم الحديث فعبر عنه ابن عمار في هذه الفترة بأنه لم يكن صـاحب حديث، قال ابن سعد:" أصابه الفالِجُ قبل أن يموت حتى ضعف وتغير لونه واختلط"، وقال مسلمة:" مشهور، وتغير بأخرة، فمن روى عنه قبل التغير فروايته صـــحيحة"، وقال أحمد بن حنبل :"رأيت خلف بن خليفة وهو مَفْلُوجٌ ســـنة ســـبع وثمانين ومائة، قد حمل وكان لا يفهم، فمن كتب عنه قديما فسـماعه صـحيح"، وقال :"أتيته فلم أفهم عنه، فتركته"، وقال أبو الحسـن الميموني: "سمعت أبا عبد الله يُسأل: رأى خلف بن خليفة عمرو بن حريث؟ قال: لا ولكنه عندي شبه عليه حين قال: رأيت عمرو بن حريث، قال أبو عبد الله: هذا ابن عيينة، وشـعبة، والحجاج لم يروا عمرو بن حريث، يراه خلف؟ ! ما هو عندي إلا شبه عليه"، وقال أيضا :"قال رجل لسفيان بن عيينة: يا أبا محمد عندنا رجل يقال له: خلف بن خليفة زعم أنه رأى عمرو بن حريث؟ فقال: كذب لعله رأى جعفر بن عمرو بن حريث"، وقال عثمان بن أبي شـــيبة:" صـــدوق ثقة، ولكنه كان خرف فاضـــطرب عليه حديثه"، ويحمل قول الســـاجي:"ضـــعيف"، على ما بعد اختلاطه، وقد وثقه آخرون ويكون توثيقهم له قبل اختلاطه، قال يحيى بن معين، والنسـائي:" ليس به بأس"، وقال ابن سعد، والعجلي، ومسـلمة بن قاسـم الأندلسـي، والخطيب البغدادي :"ثقة"، وقال أبو حاتم :"صـــدوق"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن عدي:" أرجو أنه لا بأس به كما قال يحيى بن معين، ولا أبرئه من أن يخطئ في الأحايين في بعض رواياته"، وقال ابن حجر: "صـــدوق اختلط في الآخر، وادعى أنه

---

(١٣٠) الطبقات الكبرى(٣١٤/٧)، الجرح والتعديل(٢٩٥/٩)، معرفة الثقات(٣٦٨/٢)، الثقات(٣٦٨/٢)، تهذيب الكمال(٢٦٦/٣٢)، سير أعلام النبلاء(٩٩/٨)، تهذيب التهذيب(٣٦٩/١١)، تقريب التهذيب(ص٦٠٦)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، العلائي(ص٣٧٦).

(١٣١) تاريخ بغداد(٢٦٣/٩).

(١٣٢) في المخصص(٤٨٢/١): "ريح تأخذ الإنسان فتذْهَب بِشقِّه وَقد فُلِج فالِجاً مشتَقٌّ من الفلْجِ – الذي هو نِصف الشيءِ وَمِنْه فَلَجت الشَّيْء بينَهم".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

رأى عمرو بن حريث الصحابي فأنكر عليه ذلك ابن عيينة، وأحمد"(١٣٣).

المبحث السابع: إطلاق الناقد على من كان قليل الشيوخ، وله رواية محتج بها.

قد يطلق الناقد أحيانا هذا الوصف على الراوي قليل الرواية قليل الشيوخ، ولم يرو ما يستنكر، وقد وقع ذلك في راو واحد، وقد أطلقه.

يحيى بن معين(ت٢٣٣)، قال ابن الجنيد: سألت يحيى بن معين، عن حِبَّان بن موسى، أبو محمد المروزي الكُشْمِيهَنِي؟ فقال: "ليس صاحب حديث، وهو لا بأس به"(١٣٤).

يحتمل أن ابن معين قال ذلك لأنه قليل الشيوخ في الحديث، وأكثر رواياته عن عبد الله بن المبارك، فقد وقفت على إحدى وعشرين حديثا عند البخاري، وحديث واحد عند مسلم، من روايته عن عبد الله بن المبارك وهو من أكبر شيوخه، وقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكرا فيه جرحا أو تعديلا، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن السمعاني: "كان ثقة"، وقال مغلطاي: "وكناه «صاحب الزهرة»: أبا عبد الله، وقال: روى عنه البخاري ثلاثة وعشرين حديثا، ومسلم حديثين"، وقال ابن حجر: "ثقة"(١٣٥)، والظاهر أنه ثقة قليل الرواية.

---

(١٣٣) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز(٨٣/١)، الجرح والتعديل(٣٦٩/٣)، معرفة الثقات(٣٣٦/١)، الثقات(٢٦٩/٦)، الكامل في ضعفاء الرجال(٥١٦/٣)، تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين(٧٨/١)، المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي(٨٤٩/٢)، تهذيب الكمال(٢٨٦/٨)، إكمال تهذيب الكمال(٢٠١/٤)، تهذيب التهذيب(١٥٠/٣)، تقريب التهذيب(ص١٩٤).

(١٣٤) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين(ص٣٥٠).

(١٣٥) التاريخ الكبير(٩٠/٣)، الجرح والتعديل(٢٧١/٣)، الثقات(٢١٤/٨)، تهذيب الكمال(٣٤٤/٥)، إكمال تهذيب الكمال(٣٤٧/٣)، تهذيب التهذيب(١٧٤/٢)، تقريب التهذيب(ص١٥٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات:

- أول ما ظهر مصطلح لم يكن صاحب حديث على يد أيوب بن أبي تميمة السختياني في البصرة وقصد به أن الموصوف بذلك اشتغل بالعبادة عن ضبط الحديث وإتقانه.
- أكثر من استعمل هذا المصطلح هو يحي بن معين، فقد استعمله في ستة عشر موضعا وتعدد غرضه من ذلك ولكن أكثر ما كان يطلقه على من يرى ضعفه سواء كان يرى أنه شغله أمر آخر عن علم الحديث، أو كان يراه غير متقن لعلم الحديث فهو ضعيف فيه.
- يأتي بعد يحي بن معين في كثرة الاستعمال أحمد بن حنبل فقد استعمله في عشرة مواضع، ستة منها كاستعمال يحي، ففي أربعة منها يرى أن الراوي شغله أمر آخر عن ضبط الحديث وإتقانه، وثلاثة يرى أنهم ضعفاء في الحديث وإن كان قد اشتغلوا في تحصيله لكنهم لم يتقنوه.
- أطلقه سفيان بن عيينة، وأحمد بن حنبل، على من حدث من كتاب وجادة ولا يعرف بالحديث.
- أطلقه أبو حاتم، عبد الرحمن بن يونس المصري، عبد الباقي بن محمد، على من لا يعرف بالحديث وقد حدث عن شيخ
- أطلقه يحي بن معين، وابن نمير، وأحمد بن حنبل على من كان ثقة لكنه غير عارف بنقد الرجال.
- شبه يحي بن معين راويا بسبب أخطائه بأن عمله كأنه ليس من أصحاب الحديث.
- أطلقه ابن معين، وابن عمار الموصلي على بعض الرواة بعد اختلاطهم.
- أطلقه يحي بن معين على من كان قليل الشيوخ.
- غالب إطلاقات أئمة النقد يراد بها ضعف الراوي إما كونه ليس من المشتغلين بالحديث أو غلبه علم آخر على علم الحديث أو أن يكون ضعيفا وإن اشتغل بعلم الحديث.

التوصيات:

يطلق بعض النقاد بعض المصطلحات التي تحتاج إلى دراسة، ومنها:

- مصطلح فلان صاحب حديث، وقد أطلقه النقاد على عدد كبير من الرواة، كقول يحي بن معين عن محمد بن

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

الحجاج الخراساني: "كان كيسًا، حار الرأس، كان صاحب حديث"(١٣٦).

- مصطلح صاحب حديث فلان، كقول أبي داود: "سمعت أحمد قال: أبو عقيل صاحب أبي النضر، هو عبد الله بن عقيل -يعني الثقفي- وقال: صاحب حديث الأَجْدَعُ شيطان"(١٣٧).

(١٣٦) سؤالات ابن الجنيد(ص٣٥٠).

(١٣٧) سؤالات أبي داود للإمام أحمد(ص١٨٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

مصطلح "لم يكن صاحب حديث " ودلالاته عند النقاد.

Generalization that one is not a hadith collector or the like pursuant to the scholars of Jarh-wat-Ta`deel

An analytical study

Dr. Khalid B Abdullah Al-Tawayan

Assistant professor in the department of Hadith Sciences

College of Sharia and Islamic Studies- Qassim university

Abstract: The study deals with the description of the scholars of Al-Jarh and Al-Ta'deel to some of the hadith narrators that he was not a hadith collector and the like. The pioneer who devised the term to be used for the hadith narrators is Ayyoub B Abi Tamimah and he meant by the term that the narrator does not seem to be engaged with the science of Hadith to the effect that his deeds of worship and righteousness superseded him to his engagement with hadith study, this is what made him prone to mistakes in hadith narration. his hadith is not deemed correct, then a group of hadith scholars followed him, among them was: Abu Bakr B Ayyash, the latter used it to mean the weakness of the narrator, Yahya B Saeed Al-Qattan used it in two places. in one of the two he intended the weakness of the narrator due to his engagement to other sciences than Hadith and in the other he meant the severity of the weakness and alienness of the narration. Sufyan B uyyanal also used the term to mean The narrator is not well-known with the science of hadith, rather he found some books and narrated from them, Yahya B Mu'in, and Ahmad Ibn Hanbal extensively would use it but on multiple meanings, then other critics happened to keep on using it following them more likely in previous meanings, and the country in which this term was used mostly is Iraq , It got widespread in broader extent in Baghdad, Basra, Kufa, and Mosul, and they have several goals in their usage to it either to indicate that the narrator is not one of the scholars of hadith and its seeker, or to demonstrate the weakness of the narrator, or that he is trustworthy but not expert in the science of Al-Jarh wat-Tadil and other things that are mentioned in the research.

Keywords: not - collector - hadith – Al-jarh – Al-Tadil

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

المراجع والمصادر:

١- أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني(ت ٢٥هـ)، تحقيق عبد العليم البَستوي، حديث أكادمي، باكستان، بدون معرفات رقمية.

٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله القزويني (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى. ١٤٠٩هـ.

٣- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر(ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق عبد الله السوالمة، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٤- الأعلام للزركلي، خير الدين بن محمود الزركلي(ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشر . ٢٠٠٢ م.

٥- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، إبراهيم بن محمد بن سبط بن العجمي (ت ٨٤هـ)، تحقيق علاء الدين علي رضا، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى. ١٩٨٨م.

٦- إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي بن قليج(ت ٧٦٢هـ)، تحقيق عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى. ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٧- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، علي بن هبة الله بن ماكولا (ت ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى. ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٨- تاج العروس، محمّد الحسيني، أبو الفيض، الزَّبيدي(ت ١٢٠٥هـ)، دار الهداية.

٩- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، رواية ابن محرز-، يحيى بن معين(ت٢٣٣)، تحقيق محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى. ١٤٠٥هـ.

١٠- تاريخ ابن معين رواية الدارمي، يحيى بن معين(ت٢٣٣)، تحقيق أحمد محمد، دار المأمون للتراث، دمشق، بدون معرفات رقمية.

١١- تاريخ ابن معين رواية الدوري، يحيى بن معين(ت٢٣٣هـ)، تحقيق د. أحمد سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى. ١٣٩٩ – ١٩٧٩م.

١٢- تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن يونس(ت ٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى. ١٤٢١ هـ.
١٣- تاريخ أسماء الثقات، عمر بن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى. ١٤٠٤ – ١٩٨٤.
١٤- تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد الذهبي(ت ٧٤٨هـ)، تحقيق بشار عوّاد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى. ٢٠٠٣ م.
١٥- تاريخ الطبري، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار التراث، بيروت، الطبعة الثانية. ١٣٨٧ هـ.
١٦- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ)، تحقيق محمد عبد المعيد خان. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، بدون معرفات رقمية.
١٧- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ)، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، بدون معرفات رقمية.
١٨- تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى. ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.
١٩- تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي(ت٥٧١هـ)، تحقيق عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى. ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٠- التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي(ت٣٧٤)، تحقيق أبي لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
٢١- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، الطبعة الأولى. ١٤٠٦هـ.
٢٢- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(ت ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى. ١٣٢٦هـ.
٢٣- تهذيب الكمال، يوسف أبو الحجاج المزي(ت٧٤٢هـ)، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى. ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.
٢٤- الثقات، محمد بن حبان البُستي(ت٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن الهند، بدون معرفات رقمية.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

٢٥- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين خليل العلائي(ت ٧٦١هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية. ١٤٠٧ – ١٩٨٦.

٢٦- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم(ت٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى. ١٢٧١ – ١٩٥٢.

٢٧- جزء فيه مسائل أبي جعفر محمد بن أبي شيبة عن شيوخه في مسائل في الجرح والتعديل، محمد بن أبي شيبة(ت ٢٩٧هـ)، تحقيق عامر حسن، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى. ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٢٨- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، شمس الدين الذهبي(ت٧٨٤)، تحقيق حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٢٩- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: محمد بن أحمد الذهبي(ت ٧٤٨هـ)، تحقيق محمد شكور، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى. ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٠- ذيل ميزان الاعتدال، عبد الرحيم العراقي(ت ٨٠٦هـ)، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى. ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.

٣١- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي(ت٢٧٩)، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى. ١٩٩٨ م.

٣٢- سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن المديني(ت٢٣٤)، تحقيق موفق عبد الله، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى. ١٤٠٤هـ.

٣٣- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، يحيى بن معين(ت٢٣٣)، تحقيق أحمد محمد، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى. ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٣٤- سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (ت ٤٢٥هـ)، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، لا يوجد معرفات رقمية.

٣٥- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن حنبل(ت٢٤١)، تحقيق زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى. ١٤١٤هـ.

٣٦- سؤالات الحاكم للدارقطني، أبو الحسن الدارقطني(ت ٣٨٥هـ)، تحقيق موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، الرياض،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

الطبعة الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

٣٧- سؤالات السجزي للحاكم، أبو عبد الله الحاكم(ت ٤٠٥هـ)، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٣٨- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، حمزة السهمي(ت٤٢٧)، تحقيق موفق عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

٣٩- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة. ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٤٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة. ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٤١- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦)، تحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة. ١٤٠٧ – ١٩٨٧.

٤٢- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج(ت٢٦١)، تحقيق محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون معرفات رقمية.

٤٣- الضعفاء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٤.

٤٤- الضعفاء الكبير، محمد العقيلي(ت ٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى. ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٥- الضعفاء والمتروكون، أحمد النسائي(ت٣٠٣)، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى. ١٣٦٩هـ.

٤٦- الضعفاء والمتروكون، عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى. ١٤٠٦هـ.

٤٧- الضعفاء والمتروكون، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق عبد الرحيم محمد، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المدينة المنورة، بدون معرفات رقمية.

٤٨- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد(ت ٢٣٠هـ)، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى. ١٤١٠

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

هـ – ١٩٩٠ م.

٤٩- العلل الكبير للترمذي، محمد بن عيسى(ت ٢٧٩هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، وآخرين، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى. ١٤٠٩هـ.

٥٠- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله(ت٢٤١)، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية. ١٤٢٢ هـ – ٢٠١ م.

٥١- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل رواية الْمَرْوذِيّ وغيره(ت ٢٤١هـ)، تحقيق صبحي البدري، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى. ١٤٠٩هـ.

٥٢- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت ٨١٧هـ)، تحقيق محمد نعيم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثامنة. ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٥٣- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد الذهبي(ت ٧٤٨هـ)، محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى. ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٥٤- الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني(ت٣٦٥هـ)، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة. ١٤٠٩ – ١٩٨٨.

٥٥- كتاب العين، الخليل بن أحمد(ت١٧٠)، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بدون معرفات رقمية.

٥٦- الكنى والأسماء: مسلم بن الحجاج النيسابوري(ت٢٦١هـ)، تحقيق عبد الرحيم محمد، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى. ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٥٧- لسان العرب، محمد بن منظور(ت٧١١)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة.١٤١٤هـ.

٥٨- لسان الميزان، أحمد بن حجر العسقلاني(ت ٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى. ٢٠٠٢ م.

٥٩- المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي(ت ٤٦٣هـ)، تحقيق محمد صادق، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى. ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

٦٠- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان(ت٣٥٤هـ)، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة

الأولى. ١٣٩٦هـ.

٦١- المحدث الفاصل، الحسن الرامهرمزي(ت ٣٦٠هـ)، تحقيق محمد عجاج، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة. ١٤٠٤هـ.

٦٢- المخصص، علي بن إسماعيل بن سيده(ت ٤٥٨هـ)، تحقيق خليل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.

٦٣- مراصد الاطلاع، عبد المؤمن القطيعي(ت٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى. ١٤١٢هـ.

٦٤- المصباح المنير، أحمد الفيومي(ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، بدون معرفات رقمية.

٦٥- معجم الصحابة، عبد الباقي بن قانع(ت ٣٥١هـ)، تحقيق صلاح بن سالم، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى. ١٤١٨هـ.

٦٦- المعجم الكبير، سليمان الطبراني(ت ٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية. ١٤١٥هـ.

٦٧- معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار(ت ١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى. ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

٦٨- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس(ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦٩- معرفة الثقات، أحمد العجلى (ت ٢٦١هـ)، تحقيق عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى. ١٤٠٥ – ١٩٨٥.

٧٠- معرفة الصحابة، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق عادل العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى. ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٧١- المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي(ت ٢٧٧هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة: الثانية. ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.

٧٢- موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، الدكتور محمد مهدي المسلمي، وآخرون، عالم الكتب للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى. ٢٠٠١ م.

٧٣- الموقظة، محمد الذهبي(ت٧٤٨هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية. ١٤١٢ هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٩٥٢ – ٢٠٠٩ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

٧٤- ميزان الاعتدال، محمد الذهبي(ت٧٤٨هـ)، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى. ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.
٧٥- النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن الأثير(ت ٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر الزاوي، محمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٧٦- الوسيط في علوم ومصطلح، محمد أبو شُهبة(ت ١٤٠٣هـ)، دار الفكر العربي، بيروت.